تقويم الأداء الاقتصادي لمنظمات المجتمع المدنى لتفعيل التنمية البشرية المستدامة بإستخدامSWOT Analysis وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠

Evaluating the economic performance of civil society organizations to activate sustainable human development using SWOT Analysis in accordance with Egypt's Vision 2030

د/مروه فتحى السيد البغدادى

Marwa Fathy Elsayed Elboghdady

استاذ الاقتصاد والماليه العامه المساعد بالمعهد المصرى

لأكاديمية الاسكندريه للإداره والمحاسبه – الاسكندريه

Assistant Professor, Department of Economics and Public Finance
At the Egyptian Institute of Alexandria Academy for
Management and Accounting in Alexandria

الملخص:

تعتبر منظمات المجتمع المدني– لكونها منظمات غير ربحية–عنصراً فاعلاً له دور هام في دفع جهود عملية التنمية المستدامة، ورفع درجة الوعي العام بمسائل الفقر والبيئة والمرأة، لتتبني نموذجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يستجيب للحاجات الإنسانية ويعطي المواطن قدراً كبيراً من المشاركة في إدارة الشؤون الاجتماعية والبيئية والاقتصادية".

يستخدم التحليل الرباعي**SWOT Analysis** لدراسة الوضع الحالي لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية المستدامة المبنية على موازنة عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية بهدف تعديل وتصحيح مسارها. والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية لتحديد مدى الانسجام والتوافق بين الأداء والأهداف المتوقعة.

مشكلة البحث: إلقاء الضوء على أهمية تكامل العلاقة بين فئات المجتمع الثلاث :الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى– بكل مؤسساته– فى تفعيل التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. حيث تأكد لدى الحكومات أنها لا تستطيع أن تحل أزماتها الاقتصادية دون مساهمة المجتمع المدنى، كونة فاعل أساسى بالمجتمع فى مختلف ميادين لتحقيق العدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر.

وقد انتهى البحث إلى أن، التنمية البشرية المستدامة تتبلور في ثلاث جوانب أساسية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،والحقيقة أن الجانب الاجتماعي تختلط فيه التنمية البشرية المستدامة مع البعد الاقتصادي، كما أن الاقتصاد يمثل الجانب الاكبر في البعد البيئي.

كما يوصي البحث بضرورة زيادة تشجيع البحوث الاقتصادية المرتبطة بأهداف التنمية البشرية المستدامة ودعمها،وضرورة مراعاة متخذي القرارت الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل النقاط التالية:

- القضاء على الفقر وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار.
- بذل المزيد من الجهود لمواجهه تحديات تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة في مصر.
- تفعيل البحوث الميدانية وربطها بحاجات المجتمع ومشكلات قطاعاته المختلفة

الكلمات المفتاحية: التنمية البشريه المستدامة، الصحة، التعليم والتدريب، البحث العلمي،القدرة التنافسية

Abstract:

Civil society organizations - as non-profit organizations - are considered an active element that has an important role in advancing the efforts of the sustainable development process and raising the degree of public awareness of issues of poverty, the environment, and women, to adopt a model of economic, social and environmental development that responds to human needs and gives citizens a great deal of participation in the management of social affairs. environmental and economic".

The **SWOT Analysis** method is used to study the current situation of the role of civil society organizations in achieving sustainable human development based on balancing the elements of strength and weakness in the internal environment, and the opportunities and threats in the external environment to know and determine the extent of harmony and compatibility between performance and expected goals and to know the strengths and weaknesses with the aim of modifying and correcting them Track**.**

The research concluded that sustainable human development crystallizes in three basic aspects: economic, social, and environmental development. The economy represents the largest aspect in the environmental dimension, and fundamental dimensions derived from sustainable human development are linked to it.

The research also recommends the need to further encourage and support economic research related to sustainable human development goals, and the need for decision-makers regarding strategic planning for the future to consider the following points:

- Eliminating poverty, achieving justice and equality, and building societies based on innovation.
- Activating field research and linking it to the needs of society and the problems of its various sectors.

Keywords: Sustainable human development, health, education and training, scientific research, competitiveness

المقدمة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني – لكونها منظمات غير ربحية– "عنصـــراً فاعلاً له دور هام في دفع جهود عملية التنمية المستدامة، ورفع درجة الوعي العام بمسائل الفقر والبيئة والمرأة، لتجاوز النماذج التنموية التي تحصر الموارد والسلطة والمراقبة في يد قلة قليلة من الشــعب، وتبني نموذجاً للتنمية الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية يســتجيب للحاجات الإنسانية ويعطي المواطن قدراً كبيراً من المشاركة في إدارة الشؤون الاجتماعية والبيئية والاقتصادية".

يستخدم أسلوب التحليل الرباعي SWOT Analysis في دارسة الوضع الراهن لدور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية البشـــرية المســـتدامة كأداة تحليل استراتيجي في تحليل الوضع العام لأداء المنظمات على أساس الموازنة بين عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، ويتكون هذا التحليل من جانبين وهما: العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية،لمعرفة وتحديد مدى الإنســـجام والتوافق بين الأداء والأهداف المتوقعة ومعرفة نقاط القوة والضعف بهدف تعديل وتصحيح المسار.

مشكلة البحث:

إلقاء الضـــوء على أهمية تكامل العلاقة بين فئات المجتمع الثلاث :الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى بكل مؤسساته فى تفعيل التنمية البشرية المستدامة فى ضـوء رؤية مصـر ٢٠٣٠. حيث تأكد لدى الحكومات أنها لا تسـتطيع أن تحل أزماتها الاقتصـادية دون مسـاهمة المجتمع المدنى، كونة فاعل أسـاسـى بالمجتمع فى مختلف ميادين لتحقيق العدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر.

منهجية البحث:

يعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، لأن هذا المنهج يساعد في تحديد دور المجتمع المدنى فى مصـر من أجل تفعيل التنمية البشـرية المسـتدامة ، كونها أحد الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسـة في تناول مسـألة شـاعت مؤخرا في الأدب التنموي المعاصـر ،وخاصـة مفهوم "التنمية المسـتدامة"، وقد أصـبحت الاسـتدامة مدرسـة فكرية عالمية تنتشـر في معظم دول العالم. و للمجتمع المدني دور محوري في هذه العملية بصـفة عامة و التنمية البشـرية بصـفة خاصـة، بل إن تلك الأهمية تعاظمت في العقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات الاقتصـادية و الاجتماعية و السياسية، و تتجسد أهمية المجتمع المدني في منظماته التي تسـتطيع أن تسـاهم في التنمية المسـتدامة إسـهاما حقيقيا إذا نجحت في بناء الوعي التنموي واسـتقراره وتوظيفه من خلال مشـاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية.

الهدف من الدراسة:

نتيجة للتغيرات المتسـارعة في عالمنا المعاصـر سـواء من منظور التكتلات الاقتصـادية أم من ناحية الصـراعات السياسية،برز دور المجتمع المدني كشريك أساسـي للحكومة، و مسـاهم في تحقيق التنمية و تحمل المسـؤولية. لإيجاد التوازن بين النظام البيئي و كذلك النظام الاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية.

خطة البحث:

المبحث الأول: المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة

المبحث الثانى: تقويم الأداء الاقتصـادي لمنظمات المجتمع المدنى لتفعيل التنمية البشرية المستدامة بإستخدامSWOT Analysis وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠

المبحث الثالث: اسـتراتيجيات التطوير و البدائل المقترحة لتفعيل أداء المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المبحث الرابع: التصـــور المقترح" لتفعيل أداءالمجتمع المدني فى التنمية البشـــرية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

المبحث الأول
المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة

تمهيد:

حرصـت الحكومة المصـرية على تعزيز دور الجمعيات الأهلية بصـدور قانون تنظيم ممارســة العمل الأهلي رقم ١٤٩/ ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، بما يعكس أهمية القطاع الأهلي باعتباره شـريكًا أسـاسـيًا في العملية التنموية، من خلال تفعيل ما يحتويه القانون من مواد تعزز من دور القطاع الأهلي وتمكنه من تحقيق أهدافه المنوط بها. وفى هذا الإطار نحاول الإجابة على تسـاؤل رئيسـي يدور حول طبيعة هذا التأثير، والأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدنى مسـتقبلاً لتحقيق التنمية البشـرية المستدامة فى إطار رؤية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: المجتمع المدني " المفهوم والأسس"
المطلب الثاني: التنمية البشرية المستدامة" المفهوم و المؤشرات"

وفيما يلى نشير إلى كل منهما على النحو التالى...

المطلب الأول
المجتمع المدني "المفهوم والأسس"

يمثل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصـفهم مواطنين أو أعضـاء في وطن، ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم...وبهذا المعنى يطلق اسـم (مدني) على التنظيمات

والبنى التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية([1])

بينما يشير المجتمع المدني في الفكر الأوروبي إلى ذلك المجتمع المتحضر، الذى لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة، وهنا يبرز الفارق الكبير بين مدلول عبارة "المجتمع المدني" في اللغة العربية وبين مفهومها في الفكر الأوروبي. ([2])

بدأ مفهوم المجتمع المدني يتسرب الى الفكر العربي المعاصر من ثمانينيات القرن العشرين وخصوصاً في دول المغرب العربي، حيث ارتبط المفهوم بالتفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية. ([3])

ومن أبرز المسميات التي تطلق على المجتمع المدني بالاضافة لمسمى"المجتمع الأهلي": "القطاع الثالث"، القطاع المستقل"، " المنظمات التطوعيه" وأخيرا المنظمات غير الحكوميه. وجميعها تصف شيئا واحداً وهو وجود مؤسسات غير حكوميه غير إرثيه(أي أن العضوية فيها لا تتوارث).

ويرى البعض، أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.([4])

---

[1] د/مايكل إدوارد: المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة: عبد الرحمن شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥ ، ص١٩

[2] د/ محمد عابد الجابري: اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣

[3] د/مايكل إدوارد: المجتمع المدني النظرية والممارسة....، مرجع سابق ، ص ٢٤

[4] د/حسنين توفيق: بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعةالأولى، ١٩٩٢

كما يشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا إلى أن المجتمع المدني هو "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف).

وجدير بالذكر، أن وجود المجتمع المدني أحد أهم شروط تحقيق الديمقراطية على مستوى الدول، وتختلف المجتمعات المدنية من حيث خصائصها الوصفية وأنظمتها المعيشية ومنظورها الاجتماعية تجاه كافة القضايا، وفي بعض الحالات يتم الربط بين المجتمع المدني والتطلعات السياسية والمنظومة الأخلاقية التي قد يختص بها مجتمع مدني عن مجتمع مدني آخر، وهذا يقود إلى مكونات المجتمع المدني وتأثيرها على الأفراد الذين يعيشون ضمنه، وفي هذا المقال سيتم تناول معلومات عن مكونات المجتمع المدني.

أ- مكونات المجتمع المدني

يمكن تصنيف مكونات المجتمع المدني إلى مجموعتين رئيسَتين هما:

- **المنظمات والمؤسسات التي لا تتبع للحكومات**، والتي تُوجد في المجتمع المدني بهدف التعبير عن مصالح المواطنين وقضاياهم وإرادتهم ورأيهم تجاه كافة الأحداث والقضايا الاقتصادية أو الاجتماعية المُعاشة والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية.
- **العناصر المرتبطة بحرية التعبير**، والقضاء المستقل، والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما إلى ذلك من مؤسسات أو تجمعات

ب- أركان المجتمع المدني

رغم تعدد تعريفات المجتمع المدني، إلا أنها اتفقت على ثلاث أركان أساسية، وهي:([1])

- **الركن الأول : الفعل الإرادي الحر أو الطوعي:** إذ يختلف عن الأسرة والقبيلة، والتي تفرض على الفرد بحكم الميلاد أو الإرث.
- **الركن الثاني: نظامية المجتمع المدني،** حيث يعمل بمنهجية وإذعان لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم و بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.
- **الركن الثالث:أخلاقيات سلوكيات المجتمع المدني،**والتى تنطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين،مع الالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني و الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.

ومن أبرز منظمات المجتمع المدني:الأكاديميات التعليمية، والجمعيات الخيرية،والأندية الرياضية أو الاجتماعية،والمنظمات التطوعية غير الربحية،والأحزاب السياسية،والجمعيات المهنية، والنقابات العُمَّالية،..الخ. وقد تختلف المجتمعات المدنية التي تحتوي عليها الدول في نوعية ومدى وانتشار مكونات المجتمع المدني، كما قد تختص بعض المجتمعات المدنية بوجود منظمات منبثقة من خصوصية هذه المجتمعات المدنية لوجودها ضمن دول محددة.

ج- أهداف المجتمع المدني

ساهم تراجُع دور الدولة فى مجالات الحياة الاقتصاديّة، والاجتماعية ،والثقافية،إلى إطلاق العديد من المبادرات الجماعيّة، لتكوين تنظيمات ذات أهداف

[1] أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، مارس ١٩٩٩، الكويت، ص ١٠٠

متنوعة تقدم منفعة عامة للمجتمع، من هنا نشأت فكرة المجتمع المدني والتى لديها الكثير من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، **ومن بين تلك الأهداف:**([1])

- **تستهدف مؤسّسات المجتمع المدني خدمة الصالح العام**، وذلك من خلال تقديم الدعم للفئات التي تحتاج إلى الرعاية كذوي الاحتياجات الخاصة، أو الأرامل، والمطلقات، والأيتام،وكبار السن، وغيرها من الخدمات الأخرى.

- **نشر وتعزيز قيم المواطنة والانتماء في المجتمع**، كما تعمل على ترسيخ مقومات المجتمع المدني منها التأكيد على الهوية الوطنية، ومحاربة الجهل والأمية، ونشر الوعي الثقافي، والمساهمة في تطوير القرى، ومحاربة الفقر، وتبنى ودعم المواهب وغيرها من النشاطات التى تسهم فى تنمية الإنسان والمجتمع والنهوض به.
- **تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، للمجتمع المدني دوراً هاماً في تطوير ودعم التنمية،من خلال المشاركة في إعداد برامج وخطط التنمية وتنفيذها. إذ تشكل منظمات المجتمع المدني آلية هامه في تفعيل التنمية البشرية، وإدارة الشؤون المحلية، خاصة عندما تتولى مهمة مساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع مادياً،أومعنوياً.
- **إرساء قواعد الديمقراطية ونشر مفاهيم الثقافة المدنية** وذلك من خلال الإقرار بالتعددية، والاختلاف،والاعتراف للآخر بحق المشاركة في بناء المؤسسات التي تحقق مصالحهم، والالتزام بحل الخلافات بشكل سلمي، وعدم اللجوء إلى العنف. الأمر الذي أصبحت معه مؤسسات المجتمع المدني شريكًا في النظام الديمقراطي. وعدم السعي إلى فرض ثقافة معينة على الآخر، وإدارة الإختلافات بوسائل سلمية في ضوء قيم التسامح والتعاون واحترام الآخر. ([2])

---

[1] https://www.worldbank.org/en/events/2019/10/18/civil-society-policy-forum
تاريخ الدخول ٨ أكتوبر ٢٠٢٢

[2] د/برهان غليون:بناء المجتمع المدني العربي"دور العوامل الداخلية والخارجية"،ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٢،ص٧٣٦-٧٣٧

- **عدم السعي للوصول إلى السلطة** على الرَّغم من أنّ غالبية أنشطة مؤسسات المجتمع المدني التى تخص الشأن العام، تشكل في بعض الأحيان وسيلة ضغط على الدولة، أو مؤسساتها، فالأخيرة غالبًا ما تكون محل انتقاد المجتمع المدني ومؤسساته، لذا يجب ألّا يكون الهدف من ذلك هو الوصول إلى السلطة، وهذا ما يميزها عن الأحزاب السياسية التي بطبيعتها تسعى للوصول إلى الحكم والسلطة.([1])

علاقة المجتمع المدني بالدولة

إن التكوين الإيديولوجي والثقافي السائد في الأنظمة العربية لا يؤمن باستقلال المجتمع، فلم يصل المجتمع المدني إلى مرحلة "الاستقلال الوجودي"عن الدولة فى المجتمعات العربية، بل نجحت الدولة في تحويل مؤسسات المجتمع المدني في معظم دول الوطن العربي إلى تنظيمات تعمل كامتداد لأجهزة الدولة.([2])

وجوهر المشكلة ،هو تتركز انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعلها تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية،في إطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع. والتى تقوم سياستها على أساس أن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بينهما. ([3])

لقد ساهمت تنظيمات المجتمع المدني فى تفعيل الديمقراطية في الدول الغربية، ويعود السبب فى ذلك إلى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة. بينما الباحث رأي

---

[1] د/سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر :رؤية إسلامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٩، ص١٨٠

[2] د/عبدالله فيصل:سياسات العمل التطوعي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية التجارة ،جامعة أسيوط، العدد العاشر، إبريل ٢٠٢١ ، ص ٧٧ وما بعدها

[3] د/هشام يونس: حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن،المؤتمر السادس بعنوان" الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، والمنعقد فى الدوحة، قطر،فى الفترة ١٠-١٤إبريل ٢٠٠٦، ص٣

البعض، الـذي يربط تـأخر التحول الـديمقراطي الفعلي في الوطن العربي بغيـاب نمو المجتمع المدني ومؤسـسـاته. فالمجتمع المدني يُعَدُّ مجالًا للحرية والديمقراطية والمشـاركة في عملية البناء، و يســـهم في تجنب التجاوزات التي قد تحدث بين الســـلطات الحاكمة والمواطنين.لذلك، يعتبر البعض مفهوم المجتمع المدني مترادفًا لمفهوم التقدم الإنساني.([1])

المطلب الثاني

التنمية البشرية المستدامة" المفهوم والمؤشرات"

مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development هو رد فعل لأزمة قيادة عملية التنمية، لذا ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)على الجوانب البشـــرية للتنمية لدعم رؤية جديدة للتنمية منذ عام١٩٩٠. والتى أطلقها البرنامج فى عام ١٩٩٣ تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" حيث وضـع الإنسـان على رأس أولويات التنمية، مؤكداً بذلك على أن ثروة الأمم الحقيقية هى خلق وصـــناعة رأس مال بشـــري مؤهل و قادر على التكيف مع تحديات العصـــر، من خلال زيادة فرصـــهم فى إكتســـاب المعرفة، وإمكانية اســـتثمار قدراتهم فى الإنتاج أو المســـاهمة فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها([2])

وفى ضوء ذلك نتناول فى حديثنا عن التنمية البشرية المستدامة من خلال ما يلى:

- نشأة البعد البشري فى التنمية المستدامة "رأس المال البشرى"
- مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

وفيما يلى نشير إلى كل منهما على النحو التالى...

---

[1] د/كلثوم زعطوط & د/الأزهر ضـــيف: مفهوم المجتمع المدني بين التأصـــيل النظري ومشـــكلة المرجعيـــة،مجلـــة البـــاحـــث فى العلوم الإنســـــانيـــة والإجتمـــاعيـــة،جـــامعـــة الشـــهيـــد حمـــة لخضرالوادي،الجزائر ،العدد٣٣،مارس٢٠١٨،ص٥١

[2] K. M. Lesche : Education, Sustainable & Change Management. Development Policy, Journal, UNDP,2002, PP 33-61.

أ- نشأة البعد البشري فى التنمية المستدامة "رأس المال البشرى":

لقد جاء في أدبيات الفكر الاقتصادي أن البعد البشري في التنمية تميز بمرحلتين:الأولى تمتد حتى مطلع تسعينات القرن الماضي، والثانية من فترة التسعينات وحتى الآن والتي تمثلت بظهور التنمية البشرية. ([1])

وقد ساد في الفكر الاقتصادي التنموي أن التنمية يجب أن تكون إنسانية مستندة على رغبة ومصالح كل مجتمع ويجب أن تعكس هويته وحضارته الاصلية. واتجه الفكر الاقتصادي لإلغاء "الانسان الاقتصادي" واستبداله بالاقتصاد الانساني.([2])

المفهوم الحديث للتنمية البشرية المستدامة

في القرن الحادي والعشرين وانطلاقا من أهمية العنصر الإنساني و تأثيره على الكفاية الإنتاجية أصبحت المؤسسات تتنافس فيما بينها في مدى قدرة لكل منهم على تطوير الموارد البشرية والتنمية. ومع ذلد برزت تحديات كثير تعيق تطور التنمية البشرية، ومنها ما يلي:

١. التحول من عصر التصنيع إلى عصر المعلومات .
٢. التحول من الأسواق المحدودة إلى الأسواق العالمية.
٣. التحول من العمل الجسدي والبيئي إلى العمل الذهني والعقلي.
٤. التحول من التخصص في العمل إلى التنوع في المهارات.
٥. التحول من الأصول المالية الى رأس المال الفكري .

---

[1] د/أسعد جواد كاظم:التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد،البصره ، العراق، سبتمبر ٢٠٠٢،ص٧

[2] د/جورج القصيفي: التنمية البشرية"مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون"،التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥ ،ص٨٦.

وفى العقدين الأخيرين، زادت أهمية التنمية البشرية المستدامة وأخذت معنى أكثر أهمية من خلال ما سُـــمي بعصـــر الحكومة الإلكترونية كدليل على دخول التكنولوجيا الحديثة في الأداء والتأثير عليه. مما دفع المنظمات إلى إعادة تشكيل هيكلها الوظيفى بما يناسب التطور الجديد .

وفى ضوء ما سبق، ورد تعريف شامل للتنمية البشرية المستدامة فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها:"**عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت**،ومن حيث التطبيق، جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية فى ثلاثة، هى أن يحيا الناس حياة أطول خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال".([1])

وقد عرفها تقرير التنمية البشـــرية الصـــادر عن الأمم المتحدة عام٢٠١١على أنها"توسيع حريات البشر الحقيقية للذين يعيشون اليوم مع الحرص على عدم المساس بحريات من سيعيشون فى المستقبل".([2])

إن مضمون التنمية البشرية المستدامة يستند إلى زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية بما يساهم فى زيادة إنتاجهم وزيادة دخلهم؛ وتحقيق الرفاهية لهم؛ فى إطار مبدأ تكافئ الفرص بالمجتمع؛ من حيث اســتفادتهم من ثروات المجتمع والمســاهمة فى زيادة

[1] د/حمدي أحمد عمر: المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد إجتماعي جديد: دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة سوهاج سيوسيولوجية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(٩)، العدد(١) ،٢٠٢٠ ، ص ٤٩

[2] الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية – الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،٢٠١١

دخله؛حالياً أو مستقبلاً، وذلك فى إطار الحفاظ على الثروات القومية، بما يضمن استمرارية التنمية البشرية المستدامة.

أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تنعكس أهمية الاستثمار في الموارد البشرية فى أمورٍ عدة، من أبرزها ما يلى: (١)

- الاستثمار في المعرفة بالتعليم، والخبرة.
- الاستثمار في الصحة،بما ينعكس إيجابياً على زيادة إنتاجية العمل،وتحقيق الرفاهة.
- حركة الانتقال الجغرافي داخل الدولة الواحدة أوبين الدول للبحث عن عمل أفضل.

والجدير بالذكر،أن الاستثمار في رأس المال البشري يحقق مجموعة من المنافع الشخصية والإجتماعية. وفيما يلى نشير إلى كل منهما على النحو التالى...

١- العوائد الشخصية للاستثمار في رأس المال البشري: (٢)

اهتم الاقتصاديون بتقدير العائد الاقتصادي الشخصي على الاستثمار في التعليم من خلال دراسة العلاقة بين التعليم من ناحية وإنتاجية الفرد في سوق العمل ومعدل النمو في دخله الشخصي من ناحية أخرى.

وقد أُجرِيت عدة دراسات على مستوى العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة ، أظهرت وجود ارتباط معنوي وموجب بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الشخصي.وانتهت إحدى هذه الدراسات،إلى أن معدَّلات العائد على التعليم الابتدائي في مصر تتراوح بين ٢,٣ % كأدنى معدل للذكور في القطاع الخاص و٨٪ كأعلى معدل للإناث في القطاع

---

[١] د/محيا زيتون: التعاون العربي الافريقي في مجال الموارد البشرية،المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة" من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الافريقية"، طرابلس، ليبيا، ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠١٠، ص ١١

[2] Jacob Mincer: Investment in Human :Capital and Personal Distribution of Income, Journal of Political Economy ,Published By: The University of Chicago Press, Vol. 66, No. 4 ,Aug., 1958, pp. 281-302

العام، كما أوضحت أيضاً أن هذه المعدَّلات تراوحت بين ٦,٢٪ و٧,٨٪بالنسبة للتعليم الثانوي، و٨,٢٪ و ٢٠,٦٪ بالنسبة للتعليم الجامعي.

وعلية ،فإن معدَّلات العائد على التعليم في مصر تُعدّ منخفضة نسبياً باستثناء التعليم الجامعي. كما يرتبط العائد على التعليم طردياً بعدد سنوات الخبرة والوضع الاجتماعي للعامل. ويتراوح هذا المعدل بين٢%و ٥,٧٪ في مصر بين الذكور والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٥ سنة.ويعتبر ذلك المعدل أقل المعدَّلات المقدرة في الدول النامية الأخرى باستثناء تركيا، بينما يرتفع معدل العائد على التعليم للإناث مقارنة بالذكور(١)

ويلاحظ أن هذه الدراسات لم تهتم بتقدير معدل العائد الشخصي على"عدد سنوات التعليم"، وإنما اهتمت فقط بقياس العائد على"جودة التعليم". والممثله فى نتائج الاختبارات أو حجم الموارد والمدخلات المتاحة للتعليم. لذلك، انتهت إلى أن جودة التعليم فى مصر لا تؤثر فقط في مستوى الأجر أو العائد الذي يحصل عليه الفرد، وإنما أيضاً ترتبط إيجابياً بمعدَّلات العائد على التعليم.(٢)

فجودة التعليم هى أحد المحددات المعنوية في دالة طلب الأفراد على التعليم، جنباً إلى جنب مع عدد سنوات التعليم واختلاف مستوى القدرات.

٢- العوائد"الاجتماعية" للإستثمار في رأس المال البشري:

يقصد بالعائد الاجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري مجموعة المنافع التي تعود على المجتمع بأكمله نتيجة زيادة رصيده من رأس المال البشري، سواء تمثَّلت تلك المنافع في عوائد نقدية كارتفاع مستوى الإنتاجية الكلية ومعدل نمو الدخل القومي في الاقتصاد، أو في عوائد أخرى غير نقدية كتلك التي تتعلَّق بتخفيض معدَّلات الجريمة

[1] Central Agency for Public Mobilization and Statistics: Labor Market Panel Survey, ELMPS, Economic Research Forum, Ford Foundation Economic Policy Initiative Consortium (EPIC),1998-V1, p١١.

[2] وزارة التخطيط والتنمية: تقرير التنمية البشرية فى مصر"التنمية حق للجميع:مصرالمسيرة والمسار"،القاهرة، ٢٠٢١،ص٣٤-٣٩

وتحسين قدرة الأفراد على المشاركة السياسية، بالإضافة إلى قرارات الأفراد بشأن هيكل الأسرة ومعدَّلات المواليد. ([1])

وفي مجال العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، وجد عدد كبير من الدراسات ما يؤكد وجود علاقة موجبة ومعنوية بين كلٍّ من المستوى الكمي للتعليم أو الإحراز التعليمي "عدد سنوات التعليم" ومستوى جودة التعليم "المهارات والقدرات المعرفية والإدراكية والتي يعكسها أداء الطلاب في الاختبارات المقننة" من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. بينما ركز جانب من الدراسات على قضايا التشغيل باعتبارها الآلية التي يُترجم من خلالها التعليم إلى نمو اقتصادي، إذ تشير الدراسات إلى أن معدَّلات البطالة في الدول العربية تكون عند أعلى مستوياتها بالنسبة للأفراد الحاصلين على مستويات تعليم متوسطة مقارنة بهؤلاء الحاصلين على مستويات تعليم منخفضة أو مرتفعة. كما في مصر.([2])

وفي مجال الاستثمار في الصحة، توضِّح الدراسات أهمية الاستثمار في الصحة العامة وتوفير الخدمات الصحية بعدالة لجميع الأفراد باعتباره محركاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحد العوامل المساهمة في تحقيق الرخاء والازدهار والأمن على المستوى القومي؛ فالاستثمار في الصحة يرتبط بالتحسن في معدل العمر المتوقع عند الميلاد، وتحسين جودة الحياة، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية ومعدَّلات المشاركة في سوق العمل وتوفير فرص العمل اللائق، فضلً عن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي.([3])

---

[1] Eric A. Hanushek& Ludger Woessmann: Education Quality and Economic Growth, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington DC , 2007,pp5-9

[2]Caroline Krafft and Ragui Assaad(Eds.):The Egyptian Labor Market A Focus on Gender and Economic Vulnerability:Oxford University Press,March2022, pp.32

[3] Weatherly, L. A.: Human Capital the Elusive Asset, SHRM Journal, Vol. 6, No.1, 2003 pp 7-16.

على سبيل المثال، أوضحت إحدى الدراسات أن إنتاجية العوامل الكلية تعد أحد أهم الآليات التي ينتقل من خلالها الأثر الموجب للصحة على النمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ وجدت تلك الدراسة أن ضعف مستوى الصحة "والمُعبَّر عنه من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية وهي سوء التغذية، الملاريا، الأمراض المنقولة بالماء"يرتبط معنويًا بالتراجع في إنتاجية العوامل الكلية.([1])

ثانيًا: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

وانطلاقاً من أن حق تلبية الحاجات الاساسية للفرد هو حجر الزاوية في مفهوم التنمية البشرية، كما أن تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم الا من خلال إعادة توزيع الدخل. وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية أعلى. تتبنى التنمية البشرية المستدامة تحقيق هدفين رئيسين تسعى كافة الدول لتحقيقهما، وهما:([2])

- تكثيف الجهود نحو تطوير مهارات القوى العاملة المحلية وتنمية قدراتها الإبداعية
- تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والمهني والفني ومتطلبات سوق العمل.

وفي ضوء هذه الهدفين سنتناول تحليل وتقييم إستراتيجية التنمية البشرية في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠حتى عام ٢٠٢٠ على النحو التالى...

أ- أداء مصر في مؤشرات التنمية البشرية العالمية:

من المفيد الإشارة إلى ترتيب مصر مقارنة ببعض الدول وفقًا لبعض المؤشرات العالمية المعنية برأس المال البشري، مثل مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر ركيزة الصحة والتعليم الأساسي ضمن مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي،على النحو التالي.

---

[1] Brahman, J.: Popular development"rethinking the theory and practice of development" , Oxford, Black Well Publisher Ltd,1996

[2] Caroline Krafft and Ragui Assaad (Eds.): The Egyptian Labor…Op.Cit., pp20-21.

- **مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

ومن أكثر المؤشرات انخفاضًا في المؤشر المركّب لمصر، مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة وهو يقل عن الدول العشر التي تسبق مصر، رغم أن مؤشر توقع سنوات الدراسة تسبق فيه مصر كل الدول ما عدا بوليفيا وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وفلسطين، وهو ما يشير إلى ضرورة العمل على تحسين جودة التعليم في مصر.

ويوضح الشكل التالى رقم(١) تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في مصر منذ عام ١٩٩٠وحتى عام ٢٠٢٠،حيث يتضح أن مصر قد حافظت على نفس ترتيبها بين الدول وفقًا لمؤشر التنمية البشرية الصادر في تقريري العامين٢٠١٩ و٢٠٢٠ لتظل في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، فإن قيمة المؤشر قد شهدت تحسنًا بين العامين إذ ارتفعت إلى٠,٧٠٧ وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ مقارنة بقيمة بلغت ٠,٧٠٠ وفقاً لتقرير عام٢٠١٩، كما أن قيم المؤشرات الفرعية لذلك المؤشر قد شهدت تحسنًا أيضًا بين نفس العامين.

الشكل(١):اتجاهات التنمية البشرية فى مصر من عام ١٩٩٠-٢٠٢٠

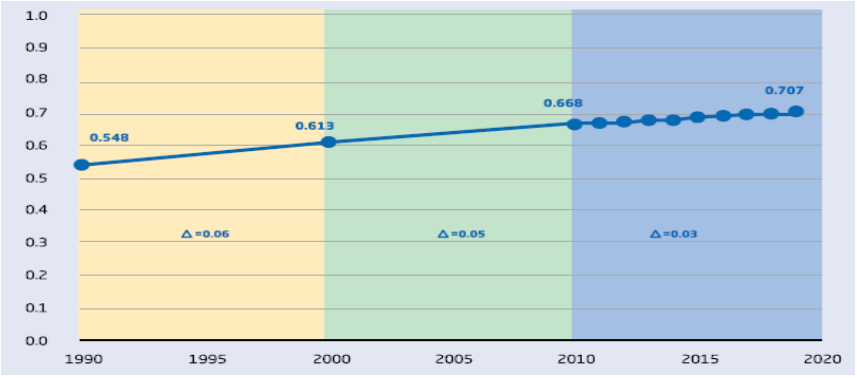

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، و تقارير التنمية البشرية،أعداد مختلفة

و كما هو موضح فى الشكل(٢) بعض ملامح التنمية البشرية في مصر وفق المؤشرات المتضمنة في تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٠ .

الشكل (٢) موقع مصر على مؤشرات التنمية البشرية عام ٢٠٢٠

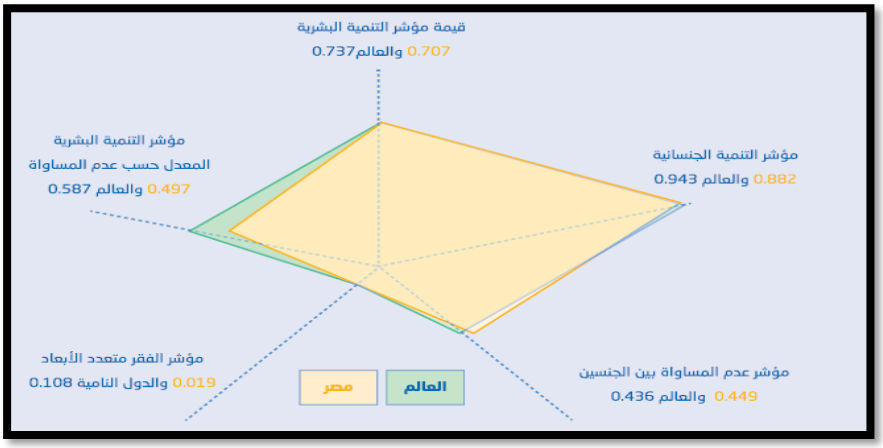

وكما هو موضـــح فى الجدول رقم(١) جاء ترتيب مصـــر في مؤشـــر التنمية البشـرية، الصـادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقرير عام٢٠٢٠ في المركز ١١٦ من بين١٨٩دولة، وبذلك تتقدّم مصـر على بعض الدول ذات الدخل المتوسـط مثل فيتنام المركز ١١٧، المغرب المركز ١٢١،السلفادور المركز ١٢٤، والهند المركز 131، وباكسـتان المركز ١٥٤. بينما يأتي بعض الدول الأخرى من ذات الشـريحة الدخلية في ترتيب متقدّم على مصـر وفقًا لهذا المؤشـر، ومنها جنوب إفريقيا المركز 114، إندونيسـيا المركز ١٠٧، الفلبين المركز ١٠٧،الأردن المركز ١٠٢، لبنان المركز ٩٢، تونس المركز ٩٥، ووفقاً لنفس التقرير، يعد مؤشر التنمية البشرية لمصـر – لأول مرة– أعلى من المتوسط للدول العربية، كما تأتي مصـر في المرتبة ١٠٢وفقاً لنصـيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من أصـل ١٨٩ دولة.

جدول (١) مؤشرات التنمية البشرية و التنمية المستدامة فى الدول غير المُصدِّرة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	الترتيب	قيمة مؤشر التنمية البشرية	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) SDG 3	توقع سنوات الدراسة SDG 4.3	متوسط سنوات الدراسة SDG 4.6	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي($- ppp- 2017) SDG 8.5
إسرائيل	19	0.919	83.0	16.2	13.0	40187
مالطة	28	0.895	82.5	16.1	11.3	39555
لبنان	92	0.744	78.9	11.3	8.7	14655
تونس	95	0.740	76.7	15.1	7.2	10.414
الأردن	102	0.729	74.5	11.4	10.5	9858
فلسطين	115	0.708	74.1	13.4	9.2	6417
مصر	116	0.707	72.0	13.3	7.4	11466
المغرب	121	0.686	76.7	13.7	5.6	7368
سوريا	151	0.567	72.7	8.9	5.1	3613
جيبوتى	166	0.524	67.1	6.8	4.1	5689
اليمن	179	0.470	66.1	8.8	3.2	1594

المصدر : تقرير التنمية البشرية فى مصر،٢٠٢١، ص٣٧

وكما هو الحال فإن الجدول رقم(٢)، يتخطى تقرير التنمية البشـــرية لعام ٢٠٢٠ التركيز على مؤشـــر التنمية البشـــرية فحســـب، وينظر إلى أبعاد أخرى مثل أوجه عدم المساواة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والأداء البيئي للدول. وعند أخذ أوجه عدم المساواة في الاعتبار باستخدام "مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة"، يفقد مؤشر التنمية البشرية في مصر ٢٩,٧٪ من قيمته، وينخفض ترتيب مصر بنحو ٩ مراكز مقارنة بترتيبها في مؤشر التنمية البشرية

جدول(٢): فاقد التنمية البشرية بسبب عدم المساواة

	قيمة مؤشر التنمية البشرية	معامل عدم المساواة (%)	الفاقد بسبب عدم المساواة (%)	عدم المساواة في توقع العمر عند الميلاد (%)	عدم المساواة في التعليم (%)	عدم المساواة في الدخل (%)
مصر	0.497	28.7	29.7	11.6	38.1	36.5
الدول العربية	0.531	24.3	24.7	15.0	32.5	25.5
الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة	0.618	17.6	17.9	10.1	14.5	28.0

- **مؤشر رأس المال البشري والصادر عن البنك الدولي**

يقيس هذا المؤشـــر حجم رأس المال البشـــري الذي من المتوقع أن يحققه طفل مولود اليوم عندما يبلغ ١٨عامًا، في ظل المخاطر المتعلقة بظروف ضـــعف الصـــحة والتعليم والتي تسود في الدولة التي يعيش فيها. ويقوم المؤشر على ثلاثة مكونات أساسية،وهي:

- **المكون الأول "البقاء"**، ويُقاس باستخدام مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- **المكون الثاني"التعليم المدرسي"**، ويشمل معلومات عن كمّ التعليم المدرسي المتوقع حصول الطفل عليها عند بلوغ سن١٨عامًا في ظل النمط السائد لمعدَّلات القيد، ويبلغ الحد الأقصى لعدد سنوات التعليم المدرسي١٤عامًا"وجودة التعليم" أداء الطلاب في الاختبارات الدولية المقننة".
- **والمكون الثالث"الصحة"**، ويعتمد على مؤشرين هما معدل البقاء بين الشباب والنمو الصحي بين الأطفال دون سن الخامسة

ووفقا لهذا المؤشر، فقد جاء ترتيب مصر في عام ٢٠١٨ في المركز104من بين١٥٧دولة.وتجدر الإشارة إلى تحسّن قيمة مؤشر رأس المال البشري لمصر من ٠,٤٨ في العام ٢٠١٠ إلى٠,٤٩ في كل من العامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. تجدر الإشارة إلى أن التقرير الأحدث لمؤشر رأس المال البشري والصادر في عام ٢٠٢٠ قد اكتفى بعرض قيمة المؤشر للدول التي شملها التقرير والتي زاد عددها إلى 174دولة مقارنة بـ ١٥٧ دولة شملها تقرير عام ٢٠١٨ دون عرض ترتيب للدول وفقًا لقيمة المؤشر. ([1])

وقد ذكر التقرير مجموعة من الأسباب المنهجية المبررة لعدم عرض ترتيب الدول ومن بينها اختلاف عدد الدول التي شملها التقرير بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ بما يجعل مقارنة التطوّر في ترتيب الدول بين العامين غير سليم، فضلً عن أن ترتيب الدول لا يسمح بإظهار المعلومات عن المكاسب أو الخسائر"المطلقة" التي حققتها بعض الدول في مؤشر رأس المال البشري الخاص بها، إذا كان وضعها النسبي مقارنة بالدول الأخرى لم يتغير.([2])

---

[1] راجع: تقرير التنمية البشرية فى مصر"، ٢٠٢١،... مرجع سابق ، ص٣٤-٣٩.

[2] د/إسراء عادل الحسيني : الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، – مجلد (٢) العدد (١)، يناير ٢٠٢٣، ص٣٠

- **مؤشر ركيزة " الصحة والتعليم الأساسي" ضمن مؤشر التنافسية العالمية:**

ويوضّـح الجدول التالى رقم(٣) تطوّر ترتيب مصـر على مسـتوى العالم في المؤشـر الخاص بركيزة " الصـحة والتعليم الأسـاسـي" ضـمن مؤشـر التنافسـية العالمية خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ –٢٠١٨/٢٠١٧. وكما هو موضَّـح بالجدول، جاءت مصـر في المركز ٨٧ من بين١٣٧ دولة وفقًا لهذا المؤشر في عام ٢٠١٧–٢٠١٨ .وتعتمد منهجيه حساب المؤشر حتى التقرير الصادر فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ على تخصيص ركيزة واحدة للصحة والتعليم الأسـاسـى معاً" الركيزه الرابعة" وركيزة أخرى منفصـلة للتعليم العالى والتدريب" الركيزه الخامسـة"، أما المنهجية الجديدة المعمول بها فى حسـاب المؤشـر بدءاً من تقرير ٢٠١٨، فتقوم على الفصـل بين مؤشـرات الصـحة والتعليم، حيث تم تخصـيص الركيزه الخامسة" للصحة" والركيزة السادسة "للمهارات" والتى تشمل مؤشرات التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى معاً.

على هذا النحو، يُعدّ ترتيب مصر متقدمًا على بعض الدول ذات الدخل المتوسط ومنها جنوب إفريقيا بالمرتبة١٢١، ومولدوفا بالمرتبة٩٧ وإندونيسـيا بالمرتبة ٩٤ رغم كون تلك الدول تسبق مصر في الترتيب الخاص بمؤشر التنمية البشرية. في المقابل، تتضمن الدول التي جاءت في ترتيب متقدم عن مصر وفق هذا المؤشر تأتى الفلبين بالمركز ٨٢، والمغرب بالمركز ٨١، والأردن بالمركز ٨٠، ولبنان بالمركز ٧٢، وتونس بالمركز ٥٨ .

جدول (٣) :ترتيب في الركيزة الرابعة" الصحة والتعليم الأساسي" فى مؤشر التنافسية العالمية

العام	إجمالي عدد الدول المشاركة	ترتيب مصر في الركيزة الرابعة "الصحة والتعليم الأساسي"*
2011/2010	139	91
2012/2011	142	96
2013/2012	144	94
2014/2013	148	100
2015/2014	144	97
2016/2015	140	96
2017/2016	138	89
2018/2017	137	87

المصدر: الجدول يعتمد على تقارير مؤشر التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادى العالمي

دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتى أطلقت عام ٢٠١٥، فإن المجتمع المدني يُعد شريكاً رئيساً في وضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها وتقويمها، وتنظيم المشاركة المجتمعية في الحفاظ على الموارد واستدامتها، كما أن المجتمع المدني يُعد أداة للتواصل بين المواطنين ومتخذي القرار، بما يضمن حواراً مجتمعيّاً حقيقياً مع المواطنين على المستوى المحلي، ليحقق بناء الوعي لتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

ويمكن تلخيص الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني ضمن إطار خطة العام ٢٠٣٠ في الإجراءات المترابطة الآتية المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة: ([1])

- الرصد، وجمع البيانات والأدلة حول مواطن القلق في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الأخرى المرتبطة بتنفيذ الخطة وتقديم التقارير بصددها
- المساهمة في وضع السياسات والخطط القائمة على الأدلة
- القيام بأنشطة الدعوة والمناصرة المبنية على أساس الأدلة والبحوث والتحليل
- القيام بأنشطة رفع الوعي والتدريب ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات والإجراءات الأخرى المعاكسة للتنمية المستدامة
- ضمان سماع صوت المهمشين والضحايا في المحافل المعنية بالحقوق والمحافل الأخرى والمشاركة في الدفاع عنهم
- مراقبة دور القطاع الخاص والعمل على ضمان مساءلة هذا القطاع

---

[1] ا/مرفت رشماوي: دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان ، مايو٢٠١٨ ، ص ١٨

- توفير الخدمات التي تساهم في تحقيق الخطة، والتي تسمح في الوقت ذاته لمنظمات المجتمع المدني بجمع المعلومات والأدلة التي تُرشد رسم السياسات وإجراءات المساءلة

دور المجتمع المدني في التنفيذ والمتابعة

إشراك أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة على المدى الطويل يمكن أن يتم بشكل أفضل إذا تم تنظيمه كعملية مستمرة، بدلاً من أن يتم من خلال مشاركة لمرة واحدة أو بشكل عشوائي في نقاط مختلفة من دورة السياسات. وتسمح العملية المنظمة لأصحاب المصلحة والحكومات بالتخطيط للمستقبل وجمع الأدلة والتقارير وغيرها من المواد لتقديم مساهمات مدروسة جيداً في الوقت المناسب خلال دورة السياسات ". ([1])

شروط نجاح المجتمع المدني في خطة العام ٢٠٣٠.

يجب توافر عدد من الشروط الهامة لضمان نجاح مشاركة المجتمع المدني في خطة العام٢٠٣٠. ويمكن تقسيم شروط النجاح إلى نوعين

- شروط خارجية ، ولا سيما ضرورة ضمان الدول لبيئة تمكينية للمجتمع المدني؛
- شروط داخلية في المجتمع المدني، بما في ذلك ضمان اتباع نهج لحقوق الإنسان في العمل وضمان العمل في إطار الشراكة.

المبحث الثانى

تحليل الأداء الاقتصادي لمنظمات المجتمع المدنى بإستخدام SWOT Analysis وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠

تمهيد:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية: «جعل المجتمع المدني قوة دافعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الخاصة بالأمم المتحدة » ، وثيقة موقف، سبتمبر ٢٠١٥ ، تاريخ الدخول ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢

http://www.eesceuropa.eu/?i=portal.en.publications.36851

يستخدم أسلوب التحليل الرباعي (SWOT Analysis) في دارسة الوضع الراهن لدور منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة كأداة تحليل استراتيجي في تحليل الوضع العام لأداء المنظمات على أساس الموازنة بين عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، ويتكون هذا التحليل من جانبين وهما: العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية.

وفى ضوء ذلك نتناول هذا المبحث من خلال ما يلى:

المطلب الأول: تحليل البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدنى.

المطلب الثاني: تحليل البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدنى.

المطلب الثالث: التهديدات المستقبلية للتنمية البشرية المستدامة فى مصر

وفيما يلى نشير إلى كل منهم على النحو التالى...

المطلب الأول

تحليل البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدنى.

تتمثل عناصر البيئة الداخلية فى نقاط القوة والضعف.وفيما يلى نتناول كل منهما على النحو التالى...

أولاً: نقاط القوة فى البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدنى. ([1])

- تجنب الروتين فى المؤسسات الحكومية يكسبها القدرة على تنفيذ البرامج والمشاريع رغم قلة الإمكانات المالية.

[1] **Nashwa Ghoneim:**Applying the SWOT analysis on Egyptian nonprofit organizations:a case study of Future Protectors for Care and Development Association, American University in Cairo, AUC Knowledge Fountain,2011,PP12-23, https://fount.aucegypt.edu/studenttxt/40

- يتمتع عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدنى بقدرة هائلة في توليد المعرفة في نظام البحث والتنمية والابتكار بعد إصلاحه.([1])
- تنوع الأنشـــطة بمنظمات المجتمع المدنى بما يســـمح بإمكانية تقديم خدمات متعددة وفى مجالات مختلفة.
- وجود إدارة مالية مستقلة ووحدات مستقلة للشؤون الاجتماعية والشؤون القانونية يتقاضى رواتب موظفيها.
- عدم وجود توجهات دينية أو سياسية محددة ووجود علاقات قوية مع شخصيات عامة في االمجتمع.
- الشراكة مع منظمات المجتمع المدنى تمنح الشريك العديد من الامتيازات والعوائد الضخمة.

ثانياً: نقاط الضعف فى البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدنى ([2])

- ضعف الإتصال بين معظم منظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية.
- اعتماد جميع منظمات المجتمع المدنى على المنح المستمرة لمشاريعها وبرامجها.
- ضعف التدفقات النقدية بسبب عدم الانتظام في جمع التبرعات والاشتراكات.
- عدم التركيز والتخصـــص فى مجالات محددة ،الأمر الذى لا يمنح منظمات المجتمع المدنى ميزة تنافسية بينها.
- الافتقار إلى وجود شـراكات جادة بين منظمات المجتمع المدنى و المؤسـسـات الحكومية وخاصة مؤسسات التعليم العالي.

---

[1] البنك الدولي: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية" سياسات التعليم العالي فى مصر"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ٢٠١٠،ص ٢٥١ وما بعدها.

[2] د/وفاء لطفي:الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد(١٨)،ابريل ٢٠٢٣ ،

- تعود نقاط الضعف بشكل أساسي إلى مشاكل التمويل، حيث يعتمد التمويل ذاتياً بنسبة ٩٩٪ على الأعضاء.
- وجود العديد من المشـــاريع التي بدأت مؤخراً في تدريب أفراد الطبقة الوســـطى لإتمامها ومواصلة نقل الخبرات لمتابعيهم.
- لا توجد روابط تكامل بين المشاريع.
- قد تنشأ بعض مشاكل الصراع الشخصي بشكل متقطع بين الأعضاء مما يؤدي إلى التضارب والمشاكل الإدارية، وعدم جدية الإجراءات الرسمية.
- الترويج غير الكافي للعديد من منظمات المجتمع المدنى في وســـائل الإعلام مقارنة بالمنافسين الآخرين.
- عدم تخصص القوى العاملة في تنفيذ المشاريع.
- نقص المتطوعين ومشاكل في استمراريتهم/مدة عملهم.
- في بعض الحالات، يكون لدى المتطوع الرغبة في رؤية النتيجة الفورية لعمله التطوعي مما يجعله أقل صبرًا للاستمرار.

المطلب الثاني

فرص وتهديدات البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدنى

تتأثر كل منظمة بعوامل خارجية، سواء كانت متصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفرص أو التهديدات. وفيما يلى نتناول كل منهما على النحو التالى...

أولاً: الفرص التى ترفع من مستوى أداء منظمات المجتمع المدنى

تتمثل أهم الفرص التى قد ترفع من مستوى أداء منظمات المجتمع المدنى في الوقت الحالي ما يلي: ([1])

[1] Nashwa Ghoneim: Applying the SWOT analysis on Egyptian ... op cit, PP12-23

- إمكانية الحصول على تمويل لنشاطات ومشاريع منظمات المجتمع المدنى لدى بعض الممولين.

- زيادة المشـاركة والوعي المجتمعي وتصـحيح المفاهيم الاجتماعية التى تزيد عدد المتطوعين لدى منظمات المجتمع المدنى.
- إعداد إستراتيجية واضحة و جادة لتعظيم فرص الحصول على الدعم الحكومي.
- تطوع العديد من الشخصيات العامة والدعاة الشباب الذين ليس لديهم توجه سياسي أو ديني تطوع لدعم منظمات المجتمع المدني.
- وجود منشـآت واعدة لإنجاز بعض المشـاريع الإسـتراتيجية من خلال الجهات الحكومية.
- تقليص بعض الإجراءات الرقابية الصـارمة التي كانت مفروضـة سـابقاً من قبل الحكومات السابقة والأجهزة الأمنية.
- التوسـع والانتشـار في بيئة العمل الخيري، وإطلاق الفعاليات العامة المختلفة، والحضور المكثف لأنشطة المجتمع المدني.
- احتمالية المشـاركة مع منظمات المجتمع المدني الصـغيرة، القادرة على القيام ببعض المشاريع التى يسهم فى التوسع لتغطية العمل.
- انفتاح أفراد المجتمع وتصـالحهم مع الرغبة في الانضـمام إلى منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الخيرية.
- حيادية منظمات المجتمع المدني على الصـعيدين السـياسـي والديني تُعتبر قوة فاعلة في جذب هيئات من مختلف الأيديولوجيات سواء كمستفيدين أو مشاركين. وتشمل هذه على سبيل المثال، كنيسة موروسلي أو الأزهر في مشروع حياتي.

ثانياً: التهديدات التى تواجة منظمات المجتمع المدنى (١)

[١] د/محمد مروان بربخ & د/مصعب عبد الهادي الشيخ خليل :التمويل الرسمي المقدم لمنظمات المجتمع المدني وأثره على محو الأمية وتفعيل المشاركة النسائية في المجتمع الفلسطيني" دراسة قياسية خلال

بجانب ذلك، تواجه منظمات المجتمع المدنى في مصـــر بعض التهديدات والإشكاليات التي تعيق قدرتها على الوفاء بمتطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.والتى تتنوع ما بين التهديدات الثقافية، والاجتماعية،والتشريعية، والاقتصادية. وفيما يلى نوضح أبرز ملامح تلك التهديدات على النحو التالى...

١- التهديدات الثقافية:

تتمثل التهديدات الثقافية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل التنمية البشرية المستدامة،فيما يلى: ([1])

- ضعف المستوى الثقافي للعاملين في منظمات المجتمع المدني لتوفيق بين مفاهيم التنمية البشرية المستدامة و الموروث الثقافي السائد لدى المجتمع.
- قلة توفر قاعدة معلومات عن مشكلات التنمية البشرية المستدامة لدى منظمات المجتمع المدني.
- انتشار ثقافة التعصب الحزبي لدى أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني لدى أفراد المجتمع.
- ضعف تناول وسائل الاعلام لمفاهيم وقضايا تتعلق بتعزيز وتفعيل التنمية البشرية المستدامة داخل المجتمع.

وجدير بالذكر، أن التحديات الثقافية ترجع إلى غياب ثقافة التطور الاجتماعي والثقافي والمعرفي في المجتمع ، وضعف المستوى الثقافي والمهاري للعاملين في منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن غياب الثقافة الدينية الحقيقية والانحياز لثقافة المظهر، وهى من أهم التهديدات الثقافية التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

الفترة ٢٠١٩-٢٠١٠" ، مجلة الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (١)، العدد(١)،٢٠٢٢، ص٥٥

[1] د/مصطفى محمد علي شديد: دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠"دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية"،المجلة العربية للإدارة،المجلد(٤٢)، العدد(٤)،ديسمبر(كانون الأول)٢٠٢٢، ص١٨٤

٢- التهديدات الاجتماعية

تتمثل التهديدات الاجتماعية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية المستدامة،ما يلى: ([1])

- قلة تعاون أفراد المجتمع مع منظمات المجتمع المدني
- ضعف توافق التربية الأسرية مع منظومة التنمية البشرية المستدامة
- هجرة الكفاءات والخبرات العلمية للخارج

وفى ذلك ينتهى البحث، إلى أن التهديدات المتعلقة بالمجال الاجتماعي نتيجة لتراجع وحدة المنظومة الاجتماعية التي كان يتمتع بها المجتمع والتي كانت أحد عوامل الصمود والثبات الاجتماعي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التى أكدت على أن التهديدات الاجتماعية من أهم المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني. ([2])

٣- التهديدات الاقتصادية

أثر التباطؤ في الاقتصاد القومي المصري على دور منظمات المجتمع المدني. وقد انعكس هذا في أسعار الفائدة المنخفضة على المدخرات ورسوم الفائدة المرتفعة على القروض. استمر معدل التضخم في النمو مما قلل من القيمة الشرائية للجنيه المصري. ستعتمد الآفاق طويلة المدى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية على السياسات والإجراءات التي تتبناها الحكومة المنتخبة حديثًا.

---

[1] Dawood, I. : *Mechanics of civilian society in defending about human rights*, the ceremony the scientific conference 24 for social services. Faculty of social service. Hilwan University. 10 – 9 March , ٢٠١١.

[2] Darweesh, A. (2005). The applications of the electronic governments – field study on the nationality and accommodation administration in Dubi. Master research, Naif Arab University for security sciences: Al Riyad.

- Faraj,F. (2010). *Civilian society organizations and human rights issues in Egypt*. (Field study on a sample of civilian institutions in Al Ismaelia governorate. Master research, Kanat El Sweis University.Egypt.

المطلب الثالث

التهديدات المستقبلية للتنمية البشرية المستدامة فى مصر

تتنوع التهديدات المستقبلية إلى تهديدات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة فى مصر، وأخرى تتعلق بالمجتمع المدنى المصرى ضوء رؤية ٢٠٣٠ إلى أنواع عدة، وهذا ما سنوضحه على النحو التالى...

أ- التهديدات المستقبلية للتنمية البشرية المستدامة

تمثل التهديدات فى الضغوط الخارجية التي يمكن أن تسوء في المستقبل، التي تواجه مسيرة التنمية في مصر، ونشير إليها كما يلى:

١- الزيادة السكانية

تبرز قضية الزيادة السكانية باعتبارها أحد أهم القضايا الضاغطة على مسيرة التنمية في مصر ومنذ فترة طويلة هي ارتفاع معدل نمو السكان الذي وصل إلى ٢,٦٢٪ في ٢٠١٧/٢٠١٦ قبل أن يتراجع إلى ١,٧٩٪ في ٢٠١٩/٢٠١٨، مما يُشكِّل ضغطًا على موارد مصر فيما يتعلق بالدعم وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتخصيص موارد كافية للاستثمار في البنية التحتية والبحث العلمي وتحسين الخدمات وتوزيعها الجغرافي.

باستخدام ووفقا لمؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة نلاحظ أنه،على الرغم من احتفاظ مصر بنفس ترتيبها بين الدول وفقا لمؤشر التنمية البشرية بين العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فإن قيمة المؤشر قد شهدت تحسنا بين العامين إذ ارتفعت إلى٠,٧٠٧ في تقرير العام ٢٠٢٠ مقارنة بقيمتهفي تقرير العام ٢٠١٩ والتى بلغت حوالى٠,٧٠١ كما أن قيم المؤشرات الفرعية لذلك المؤشر قد شهدت تحسنا أيضا بين نفس العامين وكما هي الحال في إصداراته السابقة.ويتضح من الشكل التالى رقم (٣)، أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٢ يشير إلى أن معامل عدم المساواة البشرية ويعني

متوسط عدم المساواة في الثلاثة أبعاد الرئيسة للتنمية البشرية– يشهد اتجاهًا تنازليًا خلال العقد الأخير، فقد وصلت قيمة المؤشر إلى ٢٨ عام ٢٠٢١ في حين كانت قيمة المؤشر تقدر بحوالى ٢٩ خلال عام ٢٠٢١ . ووفقا لهذا المؤشر فقدت مصر ٢٩,٤٪ من قيمه مؤشر التنمية البشرية وانخفض ترتيب مصر بنحو ٩ مراكز، مقارنة بترتيبها في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ أساسيا في تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(١).

شكل(٣) مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة

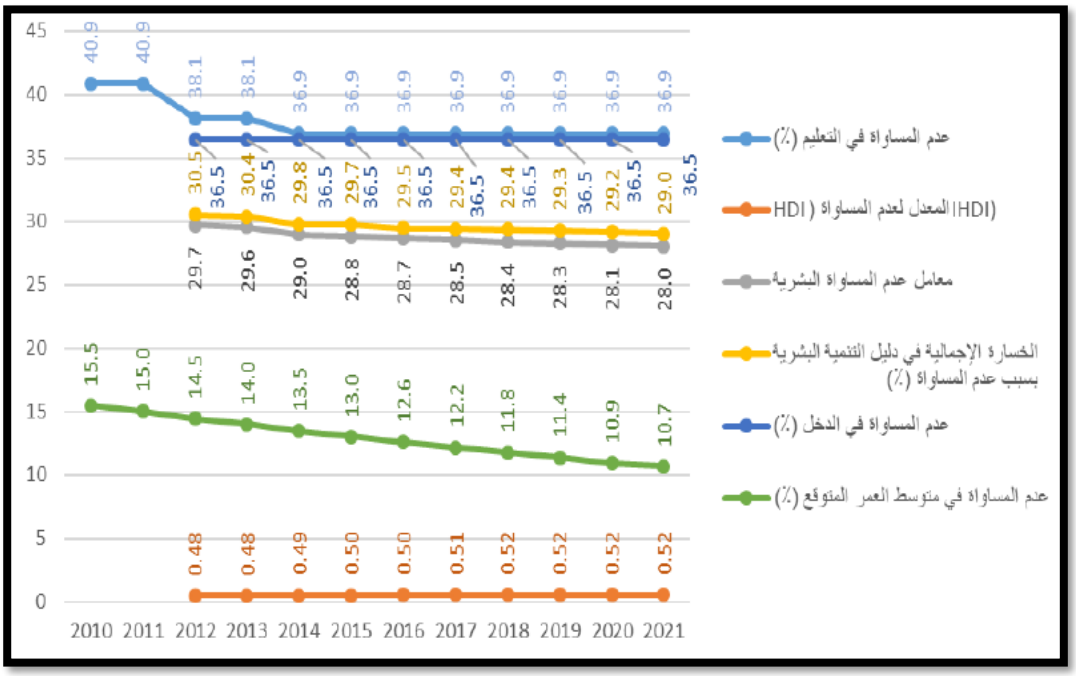

١ د/فاطمة ابراهيم عبد الله بحيرى:الأصول التربوية للتنمية البشرية المستدامة بمؤسسات المجتمع المدني في مصر،رسالة دكتوراة مقدمه لقسم أصول التربية ،كلية التربية ،جامعة عين شمس، القاهرة ،٢٠٢٤، ص وما بعدها١٤٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، ٢٠٢١، القاهرة، ٢٠٢٢

٢- تهديدات التنمية الاجتماعية:

- ضعف مصادر التمويل اللازمة، عدم توزيع المدارس بعدالة اجتماعية وجغرافية، عدم توفر أراضي عامة لبناء المدارس
- ضعف مصادر التمويل، وعدم اهتمام الجهات المسؤولة بهذا الخصوص
- مصادر التمويل غير متوفرة في اغلب الأحيان
- ضعف التمويل، إحجام بعض المؤسسات عن التعاون والتنسيق في هذا المجال
- عدم توفر مصادر التمويل، وضعف التخطيط الصحي في المنطقة
- عدم توفر مراكز تعنى بالأطفال والأسرة

٣- تهديدات التنمية الاقتصادية:

- ترك الزراعة والتوجه إلى العمل مما يهدد الأمن الغذائي، وضعف الكفاءة الإنتاجية الزراعية.
- عدم توفر التمويل اللازم لشق طرق زراعية جديدة.
- عدم وجود قوانين رادعة للمخالفين، عدم وجود رقابة عامة للأشراف على الزحف العمراني في المناطق الزراعية.
- المنافسة الأجنبية للصناعة المحلية، وكذلك إحجام المستثمرين عن المغامرة في المنطقة في ظل الظروف السياسية والمالية، وعدم وجود قانون لحماية المستثمر ،عدم استيعاب السوق المحلي لكافة المنتجات المحلية ومحدودية التصدير نتيجة للظروف السياسية.

ب- التهديدات المستقبلية لمنظمات المجتمع المدنى:

تشمل التهديدات أو التحديات الرئيسية الناشئة عن البيئة الخارجية التي تواجه منظمات المجتمع المدنى ما يلي: ([1])

- يمكن أن ينتج عن الانفتاح المجتمعي العديد من المنافسين؛ بعضها مدعوم بخطط تمويل ضخمة ومنحازة نحو تحقيق أجندات سياسية ودينية معينة.
- إمكانية التعرض للمخاطر في الأماكن التي تقدم فيها الخدمات. مثل التعرض للانتهاكات من قبل منتهكي القانون خاصة فى المناطق العشوائية.
- استغلال أنشطة المنظمات لصالح الآخرين.هذا مرفوض تماما. قد يمثل ذلك تهديدًا بإضعاف الصورة العامة للمنظمة. تشمل الأمثلة تغطية المرشحين للانتخابات أو الدعم السياسي باستخدام اسم المنظمه وسمعتها الطيبة.
- وجود بعض المنافسين بتغطية إعلامية عالية مثل إعادة البيع.
- قلة وعي الآخرين بثقافة التطوع والمسؤولية المجتمعية.
- ضرورة الاستثمار في المتطوعين لتحسين مهاراتهم واستخلاص أقصى قيمة من مشاركتهم.
- الدعم المحدود والمقيد أحياناً من وزارة التضامن الاجتماعي يعيق تقدم عمل المجتمع المدني منذ سنوات طويلة.
- قلة الوعي الحقوقي والسياسي والحرية غير المبررة السائدة تؤدي إلى نتائج فوضوية.

[1] د/نجوى سمك & د/السيد صدقي عابدين: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،مركز الدراسات الأسيوية،القاهرة،٢٠٠٢ ،ص٤٨

المبحث الثالث

استراتيجيات التطوير ومقترحات تفعيل أداء المجتمع المدني فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

تمهيد:

في ضـــوء تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمنظمات المجتمع المدنى يمكننا تحديد المتطلبات الحالية لتطوير أدائها مســـتقبلا، ووضـــع خطة لتلبية هذا التطور من خلال وضـــع إســـتراتيجيات للاســـتعداد لها، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين الوضـــع الحالي منظمات المجتمع المدنى والأهداف المنشـودة لجميع منظمات المجتمع المدنى في ضـوء رؤية ورسـالة كل منها فيما يخص مجال التنمية البشرية المستدامة والتوصـل إلى فجوات الأداء التي تمثل متطلبات سوق العمل غير المتوافرة في المخرجات الحالية.

ومن ثم رســـم رؤى وأهداف مســـتقبلية بناء على الفجوات التي حددت في مرحلة تحليل الواقع،ثم مرحلة وضـــع خطة لتنفيذ تلك الأهداف والســـياســـات المتبعة من خلال وضع برامج عملية تساعد على الانتقال إلى المستقبل المنشود.وهنا تستخدم الاستراتيجيات البديلة. فالتخطيط الإســـتراتيجي التعليمي يســـتهدف تعزيز عملية التكيف والانســـجام بين المؤســـســـة التعليمية والبيئة التي تتميز بطابع التغير ،وذلك من خلال تطوير نموذج مرن للتعديل

المطلب الأول: الاستراتيجيات البديلة لتفعيل التنمية البشرية المستدامة

المطلب الثانى: التصـور المقترح لتفعيل أداء المجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية ٢٠٣٠

وفيما يلى نشير إلى كل منهم على النحو التالى...

المطلب الأول

الاستراتيجيات البديلة لتفعيل التنمية البشرية المستدامة

تتمثل الاســـتراتيجيات البديلة فى مجموعة من المقترحات البديلة التى تتوافق مع امكانيات العديد من الدول وخاصـــة النامية منها، ومن أبرز هذه الاســـتراتيجيات :الاســـتراتيجيات التنموية الثقافية، الاســـتراتيجيات التنموية الاجتماعية، الاســـتراتيجيات التنموية الاقتصـادية ،واسـتراتيجية إدارة القضـية السـكانية من منظور شـامل،واسـتراتيجية وضع خطة قومية للتنمية البشرية المستدامة،وأخيراً،استراتيجية الاستجابة لمتغيرات عصر المعلوماتية ومواجهة التحديات الاقتصـادية العالمية، وفيما يلي نشـير إلى كل منهم على النحو التالى: ([1])

١- إستراتيجيات التنمية الثقافية:

فى ظل الأوضـاع الاقتصـادية الأخيرة والحاجة إلى دعم عملية التنمية فى كافة المجالات،فإن الدولة بمواردها المحدودة تحتاج إلى دعم المجتمع المدنى وتفعيل دوره التنموى فى إطار علاقة تكاملية بينهما ترتكز على الشـــراكة والثقة والتنســـيق للحد من ظاهرة الفقر ومعالجة البطالة والتخلص من العشوائيات، وهذا يتطلب: ([2])

- **تعظيم الدور التنموى لمنظمات المجتمع المدنى عبر التوســـع فى إقامة المشروعات الصغيرة للشباب العاطل وتوفير المشروعات البسيطة للفئات الأشد فقرا والمعدمة**، وهذا يتطلب إعادة مراجعة أولويات تلك المنظمات وإعادة تحويل وترتيب أنشـــطتها، وعدم الاعتماد فقط على تقديم المســـاعدات الخيرية الســـنوية

[1] هالة بنت فوزي محمد عيد: دور التخطيط الإستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل، المجلة السعودية للتعليم العالي ،السعودية، العدد١٤، ٢٠١٥ ،ص ١٥

[2] د/محمد فتحي عبد الغني: تطور مفهوم التنمية المستدامة و أبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،جامعة بنى سويف ،2020،ص ٤٤٧ وما بعدها

والموسمية مثل شنط رمضان والدعم العينى وغيرها، كذلك أهمية توسيع أنشطتها فى المحافظات والمناطق النائية فى الصعيد وسيناء.

- **ارتكاز منظمات المجتمع المدنى على فكر المؤسساتية الذى يضمن المسئولية والمحاسبة وضبط الانحرافات، والشفافية وإعلان مصادر التمويل**، وتوضيح أوجه الإنفاق والإنجازات التى تحققت خلال فترات زمنية محددة، بحيث تتم عملية المراجعة الذاتية لتلك الأنشطة، وتقديم كشف حساب دورى وليكن كل عام وإحداث التطوير بناء على هذا التقييم.

- **تعديل البيئة القانونية التى تعمل فيها تلك المنظمات، خاصة القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢، واستبداله بقانون جديد لعمل الجمعيات الأهلية فى مصر لتسهيل أعمالها ويساعد فى تطورها**، ويتضمن مبدأ الإنشاء بالإخطار، كما هو الحال مع الأحزاب السياسية والإعلام، وأن تكون هناك رقابة لاحقة لأنشطة تلك المنظمات والاحتكام إلى القضاء فى حالة الانحرافات، ومن المهم أن يصدر القانون الجديد من البرلمان القادم بعد إجراءات المناقشات الكاملة حوله بين كل المعنيين به من الجمعيات والدولة.

- **تفعيل مصادر التمويل الداخلية لأنشطة منظمات المجتمع المدنى وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجى** الذى غالبا ما يؤدى إلى وجود الانحرافات وتشويه الصورة والتوتر مع الدولة، كما أن التمويل الأجنبى غالبا ما يكون وراءه أجندات وأهداف معينة قد تتعارض مع المصلحة الوطنية، ورغم أن هناك الكثير من الجمعيات الأهلية الوطنية التى تقوم بأنشطة تنموية حقيقية من التمويل الأجنبى، لكن فى المقابل هناك بعض الجمعيات التى تتخذ من العمل الأهلى وسيلة للتربح مما ساهم فى تشويه صورة المجتمع المدنى، كما أن توافر الثقة والمصداقية فى الجمعيات الأهلية سوف يحفز المواطنين على التبرع والانضمام لهذه الجمعيات.

- **أن يمارس الإعلام دورا إيجابيا فى تطور المجتمع المدنى ومساعدته فى أداء دوره التنموى عبر إلقاء الضوء على النماذج المضيئة من الجمعيات الأهلية** والتركيز على أنشطتها فى مجالات تمكين الفقراء ومساعدتهم، وألا يستخدم الإعلام فى تشويه المجتمع المدنى كما كان يحدث فى السابق، إضافة إلى المساهمة فى نشر الوعى بأهمية المجتمع المدنى ودوره وتكريس ثقافة التطوع، وحث الأغنياء على التبرع لتمويل الأنشطة التنموية، كذلك الرقابة على أنشطة تلك الجمعيات لمنع الانحرافات فيها.

لقد أسهم المجتمع المدنى فى دعم الديمقراطية ونشر ثقافة التسامح والاختلاف ودعم حقوق الإنسان، ومن المهم أن يكون هناك تفعيل لدوره التنموى فى ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة والعشوائيات وفى إطار علاقة صحية تكاملية مع الدولة وقطاعات المجتمع الأخرى.

٢- إستراتيجيات التنمية الاجتماعية :

- اعتماد خطط على المدى المتوسط والبعيد بالتنسيق مع الجهات المعنية
- توفير مصادر التمويل، وضع إستراتيجية وطنية وتربوية من قبل الجهات المعنية لدمج هؤلاء في المجتمع
- استغلال الجزء المسموح البناء عليه لإقامة مشاريع تنموية (إسكانية، سياحية،...الخ
- اعتماد خطط إستراتيجية تعتمد على المدة المتوسطة والبعيدة بحيث تكون هي المركز لهذا المنظومة، بحيث تقوم بالتشبيك أو التنسيق مع الجهات ذو الاختصاص
- وضع استراتيجيات من قبل المؤسسات المعنية تهدف إلى وضع برامج خاصة بالرعاية الأسرية
- توفير التمويل اللازم لبناء مستشفيات لتغطية الجانب الصحي في المنطقة

٣- إستراتيجيات التنمية الاقتصادية:

- التشـــجيع على التوجه نحو الزراعة كونها تتيح اكبر فرص العمل، و تشـــكل المصدر الأهم في الدخل وفي إنتاج الغذاء ومدخلات الصناعة
- توفير الدعم المالي اللازم لشـق الطرق الزراعية وتأهيلها والعمل على إيجاد حلول بديل لمشكلة الطرق الزراعية
- وضـع قوانين تنظم وتحد من الزحف العمراني على المناطق الزراعية، نشر الوعي حول مخاطر التصحر ومدى تأثيره على القطاع الزراعي.
- توفير رأس المال اللازم، تشجيع وتقديم حوافز للمستثمرين في المنطقة من إعفاءات ضريبية و تسهيلات القروض الاستثمارية للإسهام في خلق فرص عمل ، تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وفتح أسواق خارجية لتسويق المنتجات المحلية

٤- إستراتيجية الإدارة الشاملة لقضية السكان:

بحيث يكون الهدف الرئيسـى من إدارة القضـية السـكانية من منظور شـامل هو الإرتقاء بجودة حياة المواطن وضمان استدامة عملية التنمية، من خلال العمل على ضبط النمو السكاني من ناحية، والارتقاء بالخصـائص السكانية من ناحية أخرى لتصـبح القوى البشرية المصرية قوة بشرية فاعلة تحصل علي تعليم جيد وتتمتع بصحة جيدة وحياة أكثر جودة .([1])

وأشارت التقرير التنمية البشرية إلى أن الأعوام الماضية شهدت إلتزاماً من جانب مصر بإدخال إصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والسكن اللائق، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية بشكل خاص، سواء من خلال الالتزامات الواردة بدسـتور عام ٢٠١٤ بشـأن هذه القطاعات، أو من خلال تبني ثلاثة محاور كاملة في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ لقضايا الاستثمار في البشر منهما

[1] دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية & منظمة الأغذية والزراعة بالامم المتحدة، دمشق ، كانون الأول ٢٠٠٣ ،ص ٢٠ وما بعدها.

محوران ضـــمن البعد الاجتماعي: "الصـــحة" و"التعليم والتدريب" ومحور ضـــمن البعد الاقتصادي وهو "المعرفة والابتكار والبحث العلمي"

٥- الاستجابة لمتغيرات عصر المعلوماتية ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية:

من أبرز معالم العصر الحالي تحويل المعرفة إلى قوة، وتغيير مصادر الثروة من ملكية المواد الخام ووسائل الإنتاج إلى التمكن من صناعة المعرفة وتوظيف العلم توظيفا اجتماعيا واقتصاديا، وزيادة حجم المعرفة الإنسانية بسرعة مذهلة.([1])

مما يؤثر على الاقتصـــاد في مصـــر كثيرا، وبالتالي فإن أهداف التعليم يجب أن تتضمن آليات تمكين الطلاب مع الإستجابة فى التعامل بكفاءة مع هذه التحديات العالمية دون فقدان الهوية، فالدول التي تنقصـــها قدرة الحصـــول على نظم الاتصـــالات الحديثة تصبح غير قادرة على المشاركة الفعالة في الاقتصاد الكوني الجديد، الأمر الذى يستدعى إعادة النظر فى الســياســات التعليمية وتطويرها بما يتفق و المتطلبات المهارية والمعرفية المتغيرة للوظائف الحالية. ([2])

المبحث الرابع

التصور المقترح" لتفعيل أداءالمجتمع المدني فى التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

---

[1] د/ محمود السيد عباس: مهارة استخدام نموذج SWOT في التخطيط الإستراتيجي للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم المختلفة"، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) بعنوان آفاق جديدة في تطوير التعليم الجامعي العربي، ٢٥- ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧ م، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، ٢٠٠٧ م. ،ص ٥١

[2] د/ شـــاكر محمد فتحي & د/همام بدراوي زيدان : التربية المقارنة: المنهج والأســـاليب والتطبيقات، مجموعة النيل العربية، القاهرة،٢٠٠٣ ،ص٤٢-٤٣

تمهيد:

فى ضـوء الاسـتراتيجيات السـابق الإشـاره إليها، يُبنى التصـور المقترح على ثلاث محاور رئيسة،نشير إليها تباعا بعد الاشارة إلى ترسيخ الدور التنموى للمجتمع المدنى فى مصر وفقا لرؤية ٢٠٣٠، وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : ترسـيخ وتفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني فى مصـر وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠

المطلب الثانى : محاور التصـور المقترح لتفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني فى مصر وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠

المطلب الأول
ترسيخ وتفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني فى مصر

انطلاقًا من أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية ودفع عملية ، تبرز أهمية دراسـة العلاقة الارتباطية بين الدولة بقطاعيها والمجتمع المدني، إذ تعكس هذه العلاقة إرتباط لا يقتصر على مستوى الأدوار والمسؤوليات فقط، ولكنه يمتد إلى مستوى الفلسفة والقيم التي ترسخها في ضوء متطلبات النهوض بالتنمية المستدامة التي تمر بها مصر، وخاصة و أن المجتمع المدني فى مصر لا يزال يتسم بالطابع الأهلي، غير أن هذا لا يمنع من التأكيد على مجموعة من الحقائق والدلالات، من أهمها ما يلى: ([1])

- **أن المجتمع المدني هو حالة ارتباط وتفاعل بين المواطنين بعضـهم البعض وبينهم وبين الدولة** على أسس وقيم داعمة للحقوق والمواطنة والمشاركة فى صنع السياسات والقرارات الداعمة للحوكمة.

[1] د/أيمن السيد عبد الوهاب: نحو مجتمع مدنيّ جديد،آفاق استراتيجية،العدد(٣)،مجلة أحوال مصرية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاسترتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،مجلس الوزراء، يونيو ٢٠٢١،ص٤-٨

- **أن المجتمع المدني هو مجال داعم لمشـــاركة المواطنين فى إدارة شـــؤون حياتهم**، وتحمل مسؤوليات المشاركة في الحياة العامة من منطلق قيم ووعي داعم للمواطنة والقانون والديمقراطية.
- **يعني المجتمع المدني بفكرة المســـؤولية المدنية للمواطنين والمؤســـســـات والمنظمات** في نشر وترسيخ السياسات والسلوكيات – في المجالين العام والخاص – التي تعد أفضـل تعبير عن القيم المدنية، والحوكمة، وكشـف الفسـاد وغيره من العلل المجتمعية، وتأكيد الحقوق الأســـاســـية، والرفاهية والعدالة والكرامة لكل المواطنين.
- **يتعلق بدور وموقع المجتمع المدني في العلاقة الرابطة بين التنمية والمشاركة.**

فالمجتمع المدني يقوم على التنوع الاجتماعي والثقافي، ويرتكز على التنظيمات والروابط والتحالفات غير الرســـمية الملتزمة بالتغيير الاجتماعي والثقافي والســـياســـي والاقتصـادي، وذلك عن طريق الترويج للقيم المدنية وحقوق الإنسـان والمسـؤولية المدنية والمواطنة الفعالة.

لذا، يبقى **التكامل بين دور القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني** أمرًا حتميًّا؛ لتعزيز المشـاركة المجتمعية وتنظيمها وتفعيل مكوناتها بالقدر الذي يعظِّم من قدرات الدولة وقدرتها على تنفيذ خططها التنموية والإصلاحية.

وبالتالي تبقى أدوار ومنظمات المجتمع المدني في طابعها ووظائفها وقيمها ممثلة للإطار الرأسي للمجتمع والمخترق لكل شرائحه وفئاته؛ فالوظائف المتعددة للمجتمع المدني تتطلب وعيًا مجتمعيًا ونخبويًّا، وتبلور قوى مدنية قادرة على إعادة تنظيم مكونات المجتمع المدني بالقدر الذي يمكِّنه من لعب أدواره التنموية والحقوقية والرعائية والتوعوية.([1])

أولاً: الاهتمام الرسمي بالدور التنموي للمجتمع المدني

[1] ا/مازن محمد: دور المجتمع المدني في حماية البيئة،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة ،٢٠١٦-٢٠١٧ ، ص ٦٧

يشير الخطاب الحكومي الرسمي إلى ضرورة تعزيز النهج التشاركي فيما بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة لتحقيق التنمية المنشودة، بالإضافة إلى دورها في التخفيف عن محدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجاً والوصول والنفاذ إليهم، وذلك فى ضوء ما تتمتع به الجمعيات الأهلية من قدرة على تفعيل المشاركة الشعبية فى التنمية، وحشد الموارد المالية اللازمة للعمل فى جميع القطاعات التنموية، مثل: التعليم، ومحو الأمية، والصحة، وتحسين مستوى المعيشة، والارتقاء بأوضاع المرأة وغيرها. (١)

كما تشير الرؤية الرسمية من خلال الأجندة المشروعات القومية إلى أهمية تفعيل آليات جديدة للمشاركة المجتمعية لا تقتصر على تلبية الاحتياجات، ولكن تساهم في مواجهة الأزمات والقضايا المزمنة التي حالت دون تطوير وتنمية المجتمعات المحلية.

فعلى سبيل المثال: يمكن أن يمثل مشروع تنمية الأسرة المصرية مدخلًا تكامليًّا للسياسات والأطراف المشاركة " الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى" لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وبحيث لا تقتصر على تقديم الخدمات الأساسية، ولكنها تمتد لبناء الإنسان، وتغيير الأفكار والموروثات السلبية التي تؤثر على عملية التطوير المجتمعي وتقدمه، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المجتمعات عانت من التهميش فترة طويلة.

ثانياً: سمات الضعف وبناء مجتمع مدني قوي وراسخ

تفرض متطلبات بناء مجتمع مدني، أهمية دراسة وتقييم المراحل السابقة من عملية التطور واستخلاص النتائج؛ حتى يمكن الاستفادة من مقوماته، وأدواره، وترسيخ قيمه، وتجاوز سمات ضعفه الراهنة ومعالجة اختلالاته، وفى هذا الإطار يمكن التأكيد على مجموعة من الملاحظات الأساسية، منها:(٢)

---

١ د/هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين : دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (٩)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٧٥–٢٣٩.

٢ مرفت رشماوي: دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت،لبنان، مايو٢٠١٨ ،ص١٧–٢٠

١- **أن عشوائية دور المجتمع المدني في مصر وعدم اكتمال بنائه وترسخه،** جعلتنا نتأثر بسلبياته أكثر من التمتع بإيجابياته، فدوره في مجال التنمية والديمقراطية ظل مقصورًا عن دفع عجلة البناء المجتمعي،كما برز عدم قدرته على صهر وإدارة التعددية المجتمعية والاستفادة منها وتعظيمها كقوة وثراء للدولة المصرية، كذلك برزت سلبياته أكثر من كونه قادرًا على التفاعل والتأثير كطرف متلق في مظاهر العولمة الدافعة لصياغة عولمة القضايا الإنسانية، وما اكتسبته المنظمات الدولية غير الحكومية من الظهور كفاعل ولاعب رئيس في صياغة التفاعلات الدولية.

٢- **أن استمرار سمات الضعف الراهنة للمجتمع المدني،** تعني استمرار عمليات اختراق المجتمع وعدم تحصينه سواء أمام التدخل والتأثير الخارجى أو أمام التوظيف الديني والسياسي أو الحد من التأثير السلبي للتمويل الأجنبي (عربي/ دولي) وبالتالى يصبح الرهان على أدوار فاعلة للمجتمع المدني أمرًا غير واقعي.

٣- **منع مزيد من السقوط لأداور المجتمع المدني لصالح أداور المجتمع الأهلي ومنظماته،** فالتكامل بين منظماتها هما السبيل لتفعيل تكوينات المجتمع بالقدر الذي يسهم في تبنِّي أجندة تنموية على قواعد حقوقية داعمة لعملية البناء، أما استمرار الاختلالات (فى التوزيع الجغرافي ومجالات العمل وفى الأنشطة) والصراعات بين فكرة الأهلي والمدني ودلالات كل منهما فى السياق المجتمعي فلن يسهم في بلورة منظمات فاعلة تستطيع أن تمثل روافع تنموية للدولة المصرية.

٤- **يمكن أن توفر عملية إعادة تنظيم المجتمع المدني بيئة جيدة لتنظيم التفاعلات المجتمعية** وتنظيم قوى المجتمع، كما يمكن أن تشكل حافزًا قويًّا للقوى الشبابية للانضمام لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وذلك كسبيل لمعالجة حالة الإحباط والعشوائية التي يستشعرها قطاع من الشباب نتيجة حالة السيولة والاغتراب التي تفرض نفسها على المجال العام.

ثالثا: المشروعات القومية نموذجا للمشاركة والتنمية

المشروعات القومية هى المدخل الرئيسى لقضية التنمية البشرية المستدامة سنجد أنها تتجاوز فكرة طرح بعض المشروعات التنموية، وأنها تعكس رؤية واستراتيجية تتكامل

فيها المشـــروعات لتغطي المجالات المختلفة الاقتصـــادية والاجتماعية، وتراعي البعد الجغرافي، وتحرص على تحقيق التوازن الإنمائي، وتستند إلى التنسيق والتعاون الشبكي ما بين الجهود الحكومية المخططة، ومشاركة فعالة من جانب المنظمات الأهلية والقطاع الخاص، وبالتالي لضمان الاستمرارية والاستدامة التنموية، فإن الحديث هنا يأخذ أبعاداً تتجاوز الواقع إلى المأمول مستقبلاً.

وفي هذا الإطار يمكن رصـــد عدد من النقاط للدلالة على أهمية وأولوية العمل على زيادة مساحة التفاعل والشراكة بين المجتمع المدني والمحليات، في إيجاد نموذج تنموي شامل، نذكرها في التالي: (١)

١- **أفرزت التطورات التي لحقت بفكرة المجتمع المدني مفهوم رأس المال الاجتماعي** كأحد المكونات الرئيسة للحوكمة، فالتنمية أو الديمقراطية بدون اهتمام برأس المال الاجتماعي، والذي يمثل عصـــب أي تنمية تنشـــدها المجتمعات، وباعتبار المجتمع المدني يمثل أحد الروافد الرئيسة لإنتاج التعاقدات الاجتماعية التي يمكن أن تتبنَّى الخطاب التنموي المحلي في إطار الحوكمة، فهذا الأمر يقود إلى فرضية أساسية وهي أنه كلما توفر المستوى الجيد لمشاركة المجتمع المدني في المجال العام، أدَّى ذلك إلى خلق مزيد من شـــبكات العلاقات بين المواطنين الذين يجيدون اســـتخدام لغة التنمية، وهو الأمر الذى يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والوصول إلى مستويات أعلى من الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي.

٢- **كلما تزايد اهتمام المنظمات الأهلية ومؤســـســـات المجتمع المدني بالدور التنموي**، واتجهت أولوياتها نحو تمكين فئات المجتمع وبناء التوافقات المجتمعية ومواجهة الاختالات وعمليات التهميش التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع (المرأة، الشـــباب، ذوي الاحتياجات الخاصـــة)، كلما ســـاهم ذلك في توفير بنية

---

(١) د/محمد مروان بربخ & د/مصعب عبد الهادي الشيخ خليل:التمويل الرسمي المقدم لمنظمات المجتمع المدني...، مرجع سابق، ص٥٩

اجتماعية وثقافية واقتصـــادية داعمة لهذه الفئات، وقادرة على تعظيم فرص مشاركتهم، وتزايد قناعتهم بأهمية المشاركة والمسؤولية تجاه المجتمع والدولة.

٣- **المشـاركة الشـعبية كهدف وآلية لتحقيق التنمية**، ونعني بها جميع الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام. فالمشاركة قيمة اجتماعية في ذاتها وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة، ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم؛ للتأثير في الســياســات والقرارات التي تمس مصـالحهم. أيضـا تشـير إلى كل الأنشـطة الإيجابية والفعالة التي يبذلها الأفراد والمؤســسـات الأهلية من أجل القيام بعمل يؤدي إلى تنمية المنطقة التي يعيش فيها المواطن، وتحسين أداء الجهات والمؤسسات الرسمية التي تستهدف تنمية المجتمع وتحسين أوضاع كل المواطنين.

٤- **تمكين الدولة والمحافظة على تماسـك المجتمع وتحصـينه كضـمان لبناء دولة حديثة** تمتلك من الركائز والرؤية ما يمكنها من مواجهة جملة من التحديات التي تتجاوز متطلبات البناء الداخلي، فالحديث عن تمكين الدولة لصـــالح الفرد والمجتمع، قد يبدو حديثًا عن معادلة مقلوبة في نظر الكثيرين؛ فعملية تمكين الفرد أو المجتمع تتطلب في الحقيقة دولة قوية،وليس نظاماً ســياســياً قوياً فقط. قادرة على ترســيخ الأمن والاســتقرار، وتطبيق القانون، وتعزيز قيم المســاواة والمواطنة، وتُعيد قدرتها على تعزيز ســلطاتها، وقادرة على تعزيز التماســك المجتمعي وتحصينه عبر دعم عمليات بنائه، وتنظيم مؤسساته المجتمعية بالقدر الذي يساعد ويسهم في دعم عملية التنمية والتحديث. (١)

٥- **رؤية المجتمع المدني للمحليات** والتي تعتبر العلاقة بينهما مرآة عاكســة للكثير من مظاهر وتفاعلات المشـهد السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي فى مصـر،

---

١ د/نمر يوسف الحجازين: تمويل مؤسسات المجتمع المدنى فى الأردن،مجلة الفكر القانونى والسياسى ،جامعة مؤتة، الأردن،المجلد(٧)، العدد(١)،٢٠٢٣،ص١٧٢٢

ولمدى تأثير وفاعلية البيئة المحيطة على توجيه حركة المجتمع من خلال إبرازها للكثير من التحديات المرتبطة بهيكل الدولة ، ودرجة التطور المجتمعي وطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع والثقافة المجتمعية السائدة، بالإضافة إلى عدم قدرة المجتمع المدني المصري على تنظيم قوى المجتمع وتعظيم قدراتها على المشاركة وتحديد اتجاهاتها وتشكيل تحالفاتها، فهذة العوامل مجتمعة تمثل تحديات وقيودًا على المشاركة المجتمعية المؤسسية، وعلى إمكانات الرهان على تنامي دور القوى المجتمعية فى التنمية بفاعلية وخاصة على المستوى المحلي، لاسيما مع استمرار أزمة الثقة بين المجتمع المدني بمنظماته والمحليات بأجهزتها، ومع استمرار رؤية الدولة للمنظمات الأهلية التي تعطي الأولوية لمجالات بعينها من مجالات العمل الاجتماعي.

٦- **القدرة على تنمية وتعميق نمط التنمية بالمشاركة بين القطاعات الثلاثة"الحكومي والخاص و المجتمع المدني"** وتوسيع نطاق التعاون بينهما، آخذًا في الاعتبار قدرة القطاع الخاص بمؤسساته الاجتماعية على دفع قاطرة المجتمع المدني، الأمر الذي يتطلب تجاوز المرحلة السابقة التي اتسمت بمجموعة من القيود التى تحد من بناء شراكة حقيقية مثل قصور الرؤى المتبادل ونمطية التفاعل ومحدوديته، حيث حالت دون نضج علاقة الشراكة رغم الحديث المتكرر عن أهميتها. وفي هذا السياق،يمكن الإشارة إلى المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال باعتبارها ركنًا رئيسًا في ظل عمليات الإصلاح الاقتصادي.

ويجب الأخذ فى الاعتبار أهمية دور ومسؤولية منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العوامل المقيدة للتنمية بالمشاركة سواء تلك المرتبطة بالقيود القانونية والتشريعية، أو تلك المرتبطة بالبناء الاجتماعي والثقافة السلبية السائدة، أو تلك الناتجة عن تراجع دور الطبقة الوسطى وضعف الوعي، فهذه القيود توضح ضرورة تفعيل وتغيير فلسفة العمل الأهلي في مصر، وبناء مجتمع مدني حقيقي داعم ومشارك في عملية التنمية يمتلك من الرؤية والقيم ما يمكنه من المساعدة على إعادة تشكيل إدراك الأفراد بأهمية المشاركة المجتمعية من جانب، وكونه إطارًا يمكن من خلاله الأفراد المشاركة

بفاعلية في صياغة السياسات التنموية، إلى جانب ما تطرحه منظمات المجتمع المدني من جانب ثان من كونها حلقة وصل بين القاعدة الشعبية والجهات الرسمية من جانب ثالث.

أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠

يتضح من الشكل التالى رقم (٤)، رؤية مصر ٢٠٣٠ تستهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية، والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، لذا تتضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ ثلاثة أبعاد رئيسة هى: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، ومما لا شك فية أن تحقيق الكفاءه فى الابعاد الثلاث الأمن القومي والسياسة الداخلية. (١)

شكل رقم (٤) يوضح رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

أولاً: البعد الاقتصادي.

وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ فإن البعد الاقتصادي يتطلب المسؤولية الاقتصادية للمجتمع المدنى تزداد بدرجة أكبر في الاقتصاد الحديث المدفوع بعوامل العولمة، والتقدم

١ الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية ٢٠٣٠.

في تقنية المعلومات والابتكار العلمي والتقني، والتنافسية العالمية، ويحتاج المجتمع المدنى لتطبيق تقنيات ومعرفة جديدة لمجابهة التحديات العالمية الرئيسة بما فيها تغير المناخ والفقر والصحة والغذاء والصراعات، ولن تحقق الرؤية إلا عن طريق تتضافر جميع أفراد ومؤسسات المجتمع للعمل معا لتحقيق الرؤية بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذى يؤدى إلي إعادة النظر فى الدور الذى يمكن أن تلعبه المسؤولية الاقتصادية للمجتمع المدنى في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ في البعد الاقتصادي من خلال قيام المجتمع المدنى بتبني عدة آليات لتفعيل مسؤوليتة الاقتصادية. (١)

شكل رقم (٥) :إطار عمل سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة

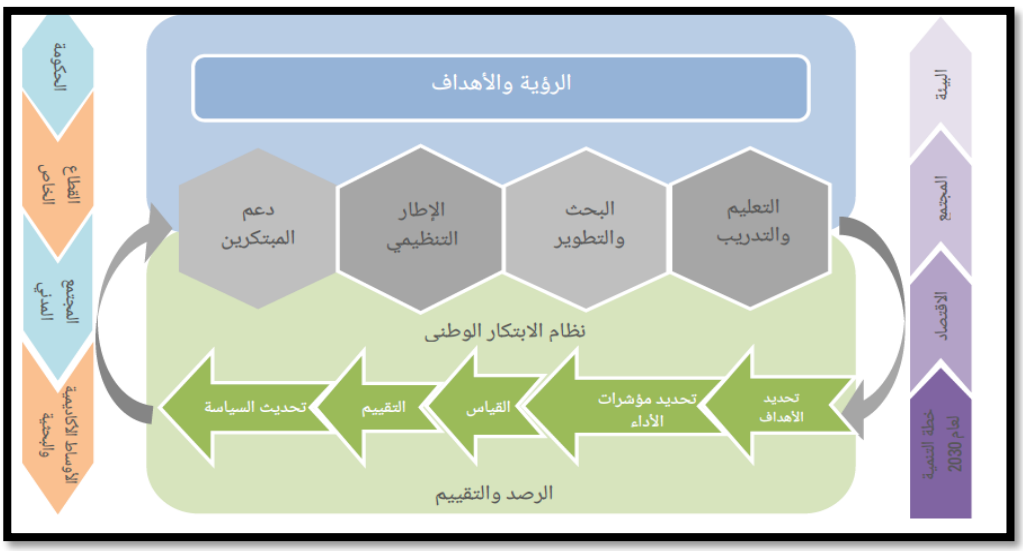

المصدر: الأمم المتحدة: سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،٢٠١٧،ص٨ .

ثانياً: البعد الاجتماعي

يتضح من خلال استطلاع البعد الاجتماعي لرؤية مصر ٢٠٣٠ أن هناك خدمات مهمة يستطيع المجتمع المدنى تقديمها للمجتمع في رعاية رأس المال البشري لدعم تنمية

(١) د/وفاء لطفي: الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد(١٨)،ابريل ٢٠٢٣ ،ص٨

الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، وضمان إتاحة الفرصة المتساوية في التعليم للجميع ولذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظًا في المجتمع. كما أن مسؤوليتة الاجتماعية مرتبطة باحتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع والتي لم تقتصر دورها فقط على تقديم المساعدات الاجتماعية والصحية بل امتدت لتشمل التعليم والبحث العلمي والثقافة والابتكار وغيرها، فمن خلال تبنى المجتمع المدنى لمجموعة من الآليات لتفعيل مسؤوليتة الاجتماعية لكى يستطيع أداء دوره المنشود فى رؤيه مصر ٢٠٣٠ في جميع مجالات البعد الاجتماعى.([1])

ثالثًا: البعد البيئي

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة لما تشهده من تدهور كبير زادت من حدته مشكلة تغير المُناخ وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد الأجيال الحالية والقادمة، الأمر الذى استدعى سرعه البحث عن حلول بديلة لوقف تدهور البيئة. الأمر الذى يستوجب على المجتمع المدنى تبنى عدة آليات تتناسب مع أبعاد رؤية مصر ٢٠٣٠. من خلال التعاون مع أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصي استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي يقدمها بكل الوسائل والأساليب العلمية والعملية،

في ضوء نتائج الإطار النظري، يمكننا وضع ركائز السيناريو المقترح لتفعيل المسؤولية التكاملية بين قطاعات الدولة" الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني" فى تفعيل التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية ٢٠٣٠ من خلال ما يلى:

المطلب الثانى

التصور المقترح لتفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني فى مصر وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠

[1] الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري: استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية ٢٠٣٠، مرجع سابق.

وفيما يلى نوضح معالم وأسس محاور التصور المقترح و بدائل التطوير في ضوء نتائج الإطار النظري، يمكننا وضع ركائز التصور المقترح لتفعيل المسؤولية التكاملية بين قطاعات الدولة" الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني" فى تفعيل التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية ٢٠٣٠ من خلال ما يلى:

المحور الأول: ركائز بناء التصور المقترح

المحور الثانى: أبعاد التصور المقترح

المحور الثالث: مراحل تنفيذ التصور المقترح

وفيما يلى نشير إلى كل منهم على النحو التالى...

المحور الأول: ركائز بناء التصور المقترح:

جاء التصور المقترح بناء على مجموعة من المرتكزات للتوصل إلي تفعيل المسؤولية التكاملية بين قطاعات الدولة " الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني" فى تفعيل التنمية البشرية المستدامة فى ضوء رؤية ٢٠٣٠،والتى تتمثل فيما يلى: ([1])

أ- مواكبة التطورات والمستجدات التي فرضتها تحديات العصر ومتطلباته خاصةً في ظل رغبة الحكومة فى تعزيز مساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدنى. ([2])

ب- مسؤولية تفعيل التنمية البشرية المستدامة تقع ضمن ممارسات البعد الاجتماعي وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة. ويقع عبء تنفيذها بالتكامل والتضامن بين القطاعات الثلاث الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدنى مجتمعة.

---

[1] د/حنان أحمد الروبي:"آليات تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة"، رسالة ماجيستر، كلية التربية، جامعة بنى سويف،٢٠٠٩،ص ١٢٦

[2] ا/مازن محمد: دور المجتمع المدني في حماية البيئة،رسالة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة ،٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٨٢

ج- التوجه نحو إدماج ممارسات تفعيل التنمية البشرية المستدامة ضمن البرامج التعليمية والخطط الدراسية فى جميع مراحل التعليم العام و الجامعات وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة.

د- الإيمان بأن التنمية البشرية المستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ هى محور اهتمام أبعاد التنمية المستدامة الثلاث " البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

هدف التصور المقترح:

وفى ضوء هذه الركائز يستهدف التصور المقترح تفعيل التنمية البشرية المستدامة مجتمعياً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ في كافة المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية من خلال التوزيع التكاملى للمسؤوليات بين القطاعات الثلاث وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

المحور الثانى: أبعاد التصور المقترح

يتضمن التصور المقترح مجموعة من المقترحات لتفعيل التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع في ضوء الأبعاد الثلاثة لرؤية مصر ٢٠٣٠: ([1])

أولاً: البعد الاقتصادي

ويشمل مجالات متعددة منها:التنمية الاقتصادية، الطاقة، المعرفة والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، وفيما يلي مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع لتحقيق البعد الاقتصادي وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ .

[1] د/سعيد عبده نافع:"نحو رؤيه استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية"، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية ، السعودية، العدد (٨)، يناير ٢٠١٦،ص ٤٠.

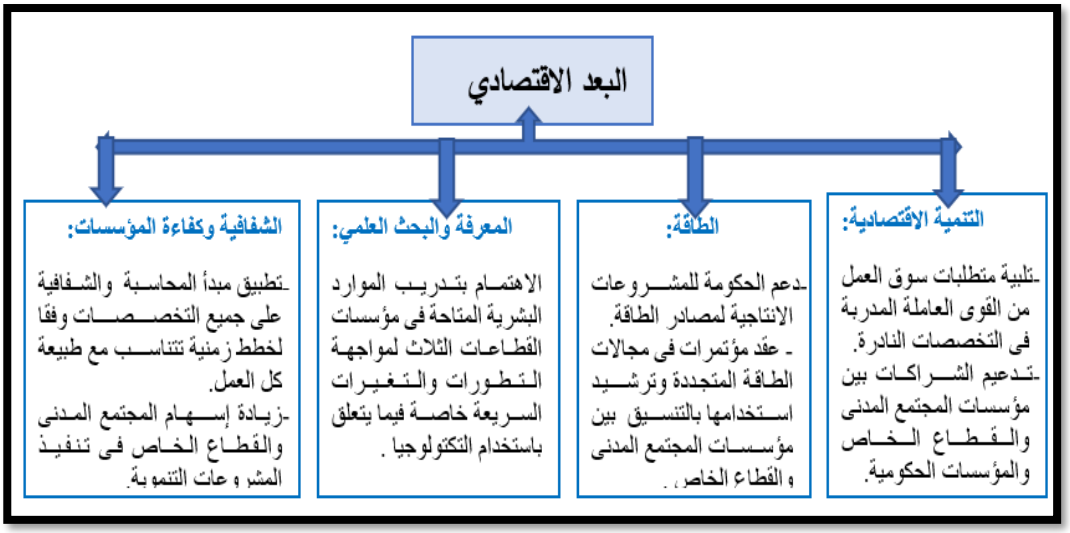

ثانيا: البعد الاجتماعي

يشمل البعد الاجتماعي مجالات عدة منها: العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة، وفيما يلي مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع لتحقيق البعد الاجتماعي وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ .

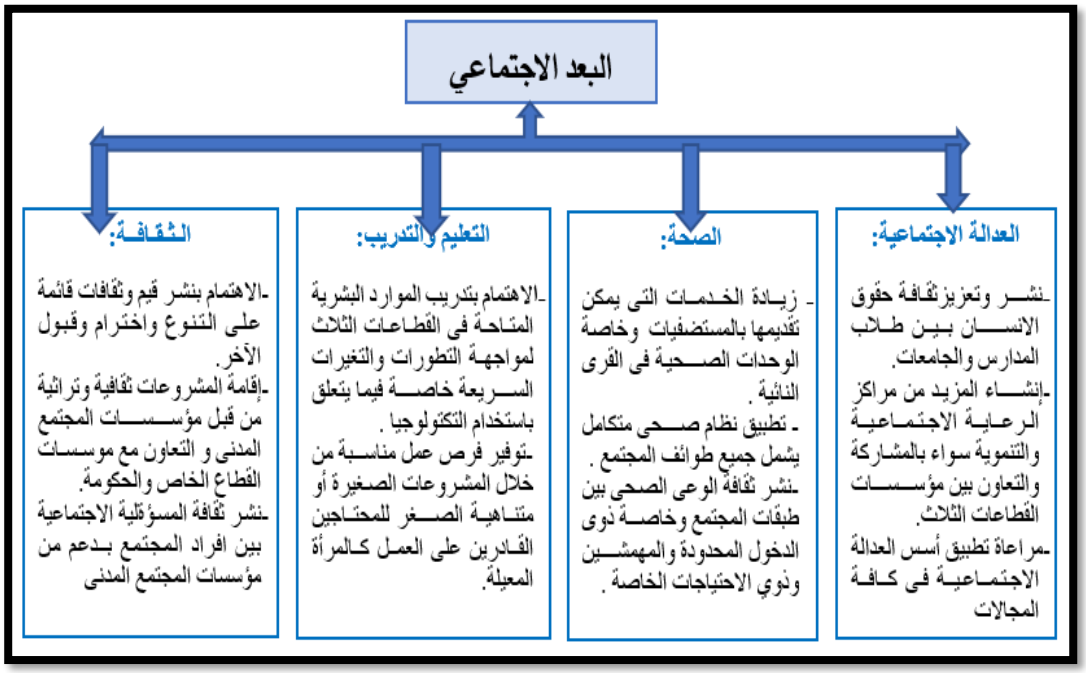

ثالثا: البعد البيئي

يشـــمل البعد البيئي مجالات متعددة منها:" البيئة و التنمية العمرانية"، وفيما يلي مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل التنمية البشــرية المســتدامة بالمجتمع لتحقيق البعد البيئي وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ .([1])

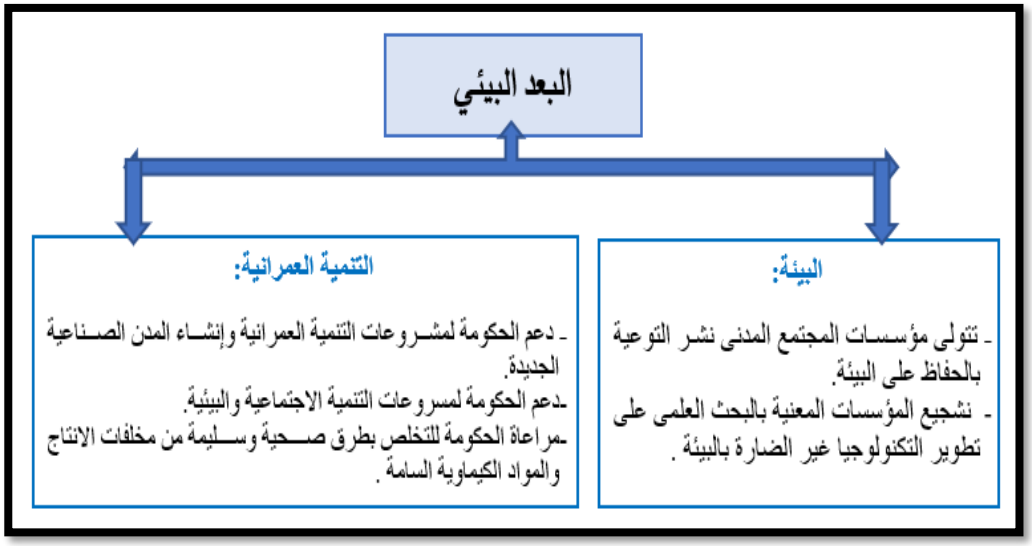

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تحقيق المســؤولية التكاملية بين قطاعات الدولة " الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدني" فى تفعيل التنمية البشــرية المســتدامة فى ضــوء رؤية مصر ٢٠٣٠. مجموعة من المتطلبات الأساسية تتمثل في: ([2])

(أ) نشر ثقافة مسؤولية التنمية البشرية المستدامة بين قيادات مؤسسات القطاعات الثلاث "الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدنى"والعاملين بمؤسساتهم.

---

[1] دليل معايير الاستدامة البيئية:الإطارالاستراتيجي للتعافي الأخضر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية & وزارة البيئة، الاصدار الاول، ٢٠٢١ ، ص ١٧

[2] د/طاهر الغالبى& د/ صــالح العامري:"المســؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار وائل للنشر،٢٠٠٨،ص٤٥.

(ب) وضع خطة استراتيجية فيما يخص التنمية البشرية المستدامة وترجمتها إلي خطط وبرامج ومشروعات.

(ج) تشكيل وحدات إدارية تختص بالتنمية البشرية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاعات الثلاث "الحكومة و القطاع الخاص والمجتمع المدنى".

(د) بناء نظام واضح لتفعيل مسؤولية التنمية البشرية المستدامة يمكن من خلالها تقويم أداء القطاعات الثلاث لمسؤولياتهم الاجتماعية.

(هـ) تلبية مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى لمتطلبات سوق العمل من القوى العاملة المدربة في التخصصات النادرة.

(و) يقدم القطاع الخاص و المجتمع المدنى"مجموعة من الحوافز والتسهيلات لأعضاءهم المنخرطين في خدمة المجتمع.

(ز) البحث عن مصادر تمويل جديدة وثابتة لدعم أنشطة ومسؤولية التنمية البشرية المستدامة.

(ك) رفع الوعى بأهمية مسؤولية التنمية البشرية المستدامة وربطها بأولويات المجتمع.

المحور الثالث: مراحل تنفيذ التصور المقترح

يتم تنفيذ التصور المقترح من خلال ثلاث مراحل، وهى التهيئة والإعداد، ثم التنفيذ، وأخيراً المتابعة والتقويم، والتي تتكامل فيما بينها لتفعيل مسؤولية التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

المرحلة الأولى: التهيئة والإعداد.

وهى مرحلة تمهيدية لبدء تفعيل مسؤولية التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع، وتتعلق بما يلى:

- نشر ثقافة مسؤولية التنمية البشرية المستدامة بين قطاعات الدولة الثلاث والعاملين بها.
- وضع خطة إستراتيجية فيما يخص بمسؤولية التنمية البشرية المستدامة وترجمتها إلي خطط وبرامج.

- رفع الوعى بأهمية و مسؤولية التنمية البشرية المستدامة بالمجتمع في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تعزيز مفاهيم مسؤولية التنمية البشرية المستدامة من خلال تدريس مقرر خاص للطلاب بالتعليم العام والجامعات.
- مشاركة المجتمع المدنى فى عقد مؤتمرات وندوات للشباب وحديثى التخرج لتحديث معلوماتهم و زيادة توعيتهم في مجال تخصصهم.
- نشر قيم ثقافية إيجابية بين أفراد المجتمع تحترم التنوع والاختلاف.
- الترويج للتنمية المستدامة في مختلف مجالات التنمية وخاصة التنمية البشرية المستدامة.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ.

تعتمد مرحلة التنفيذ عن تفعيل أنشطة التنمية البشرية المستدامة على ما يلى:

- تشكيل وحدة إدارية تختص بالمسؤولية عن أنشطة التنمية البشرية المستدامة.
- إنشاء موقع إلكتروني يختص بتوضيح كافة أنشطة التنمية البشرية المستدامة ، بحيث يكون متاح لكافة افراد المجتمع.
- مشاركة المجتمع المدنى فى دعم البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات المجتمع.
- استحداث وظائف ومجالات عمل تتناسب مع التخصصات الجديدة
- إقامة المعارض الثقافية والتراثية بالتنسيق المشترك بين مؤسسات المجتمع المدنى و المؤسسات الأكاديمية.
- إنشاء الحكومه للمزيد من المراكز المتخصصة التي تسهم في خدمه المجتمع.
- مشاركه مؤسسات المجتمع المدنى للحكومة في تنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية.
- مساهمة مؤسسات المجتمع المدنى فى توفير متطلبات سوق العمل من القوى العاملة المدربة.

المرحلة الثالثة: التقويم والمتابعة

ويتم ذلك من خلال ما يلى

- تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبية على أنشطة التنمية البشرية المستدامة للقطاعات الثلاث.
- بناء نظام واضح للمسؤولية الاجتماعية المتكاملة لتقويم أداء مؤسساتها.
- تقديم تقارير نصف سنوية وسنوية حول مدى تحقيق و دور مؤسسات المجتمع المدنى في التنمية البشرية المستدامة.
- تقديم حوافز وجوائز للأعضاء العاملين المنخرطين في العمل المجتمعي بمؤسسات القطاعات الثلاث للمجتمع.

معوقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها:

- غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية المتكاملة خاصة لدى معظم مؤسسات المجتمع المدنى، ويمكن التغلب عليها بعقد ندوات ومؤتمرات للتعريف بمسؤولية التنمية البشرية المستدامة لهذه الموسسات وأنها لا تعمل بمعزل عن موسسات الحكومة والقطاع الخاص، فضلا عن أن دورها في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ هو دور رئيسى مشارك فى عملية التنمية المستدامة بكافة أبعادها.
- عدم وجود خطة استراتيجية واضحة المعالم منظمة وشاملة تحدد أولويات التنمية البشرية المستدامة لمؤسسات المجتمع المدنى، ويمكن التغلب عليها من خلال تبنى الحكومة لخطة استراتيجية تختص بالتنمية البشرية المستدامة وتكون أحدى الركائز الأساسية للخطة الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدنى.
- ضعف العلاقة بين القطاعات الاقتصادية و مؤسسات المجتمع المدنى، ويمكن التغلب عليها من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية بينهما وتبادل المنفعة.
- صعوبة المساءلة والمحاسبة عن أنشطة التنمية البشرية المستدامة، ويمكن التغلب عليه عن طريق إنشاء وحدة إدارية تختص بتقييم الأنشطة والبرامج وفق خطة زمنيه محددة.

الخاتمة:

أن نجاح التنمية البشرية المستدامة فى الواقع مرهون بحسم إشكالية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى،هل هى علاقة إعتماد متبادل أم علاقة صفرية؟ إذا حُسمت هذه الإشكالية لصالح البديل الأول، وهو علاقة الإعتماد المتبادل، فمن المتوقع أن يتم تحقيق إنجاز على صعيد كل التحديات الأخرى، سواء المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والحكومات كل على حدى، أو المتصلة بالتفاعلات بين الطرفين.

وفيما يلى نشير إلى أهم النتائج التى توصل إليها البحث وتوصياته.

أولا: نتائج البحث

انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة، تتلخص فيما يلى:

١- أن التنمية البشرية المستدامة منظور معياري لا يمكن لأيديولوجية أو سياسة تجاهلها أو الفشل في معالجتها، فهي مقبولة على نطاق واسع كهدف سياسي واقتصادي واجتماعي مرغوبة بين العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية المستقبلية للموارد.

٢- أن التنمية البشرية المستدامة تتبلور في ثلاث جوانب أساسية، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،والحقيقة أن الجانب الاجتماعي تختلط فيه التنمية البشرية المستدامة مع البعد الاقتصادي، كما أن الاقتصاد يمثل الجانب الاكبر في البعد البيئي.

٣- ترتبط بالتنمية البشرية المستدامة بأبعاد جوهرية مشتقة جميعها من الجوانب الثلاثة السالف ذكرها،أهمها البعد التكنولوجي والبعد المؤسسي ومدى تأثيرهما القوي على نتائج التنمية البشرية المستدامة.

٤- أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو مفهوم مركب، ويكمن التحدي في الترابط المعقد بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم يحتاج إلى متخصصين لوضع الأهداف والخطط التنفيذية لها ومتابعتها، فأهداف التنمية

البشرية المستدامة هي جزء متكامل ومترابط ويؤثر في بعضه البعض ولا يمكن فصلها عن بعضها .

ثانيا: التوصيات

توصي الدراسة بضرورة زيادة تشجيع البحوث الاقتصادية المرتبطة بأهداف التنمية البشرية المستدامة ودعمها، وضرورة مراعاة متخذي القرارت الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل النقاط التالية:

١- بذل مزيد من الجهود للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار، وتخصيص المزيد من الموارد للبحوث والتطوير والتكنولوجيا.

٢- إن النزاعات والعنف تجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال ومن ثم يجب انهائها.

٣- مراعاة تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي المرتبطة بالتنمية المستدامة من خلال تخريج كوادر بشرية منتجة ومهيئة لخدمة المجتمع والعمل على تطويره.

٤- تفعيل البحوث الميدانية وربطها بحاجات المجتمع ومشكلات قطاعاته المختلفة.

٥- عقد شراكات وخلق قنوات تعاون لدعم التواصل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل المختلفة.

٦- دعم استقلالية مؤسسات التعليم العالي ووضع الأسس اللازمة لتحقيق ذلك وضمان تحقيق الشفافية والمحاسبية داخل أنظمتها الأكاديمية والإدارية.

٧- تعظيم دور التدريب للخريجين بما يتلاءم ويتوافق مع متطلبات شغل الوظائف الشاغرة في جميع قطاعات الدولة المختلفة سواء قطاع حكومي أو خاص.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

١- **د/إسراء عادل الحسيني** : الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في مصر: الواقع والتحديات والسياسات المستقبلية، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلد(٢) العدد(١)، يناير ٢٠٢٣.

٢- **د/أسعد جواد كاظم**:التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد،البصره ، العراق، سبتمبر ٢٠٠٢

٣- **الأمم المتحدة**: سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،٢٠١٧ .

٤- ـــــــــــــ: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية – الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع، مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،٢٠١١ .

٥- **البنك الدولي**: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية" سياسات التعليم العالي فى مصر"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، ٢٠١٠

٦- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية**: «جعل المجتمع المدني قوة دافعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الخاصة بالأمم المتحدة » ، وثيقة موقف، سبتمبر ٢٠١٥، تاريخ الدخول ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢
http://www.eesceuropa.eu/?i=portal.en.publications.36851

٧- **د/أماني قنديل**: تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، مارس١٩٩٩، الكويت.

٨- **د/برهان غليون:** بناء المجتمع المدني العربي"دور العوامل الداخلية والخارجية"، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢

٩- **تقرير التنمية البشرية في مصر:** التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر،٢٠٢١، القاهرة،٢٠٢٢

١٠-**د/جورج القصيفي:** التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، التنمية البشرية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٥

١١- **د/حسنين توفيق:** بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

١٢- د/**حمدي أحمد عمر:** المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد إجتماعي جديد: دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة سوهاج سيوسيولوجية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(٩)، العدد(١)،٢٠٢٠ .

١٣- **د/حنان أحمد الروبي:** "آليات تفعيل شراكة مؤسسات المجتمع المدني لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة"، رسالة ماجيستر، كلية التربية ، جامعة بنى سويف،٢٠٠٩

١٤- **دليل معايير الاستدامة البيئية:**الإطارالاستراتيجي للتعافي الأخضر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية & وزارة البيئة، الاصدار الاول، ٢٠٢١

١٥- **د/سعيد عبده نافع:**"نحو رؤيه استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية"، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية ، السعودية، العدد (٨)، يناير ٢٠١٦

١٦- **د/سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل:** التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر :رؤية إسلامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٩

١٧- **د/طاهر الغالبى& د/صالح العامري:**"المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار وائل للنشر،٢٠٠٨

١٨- **د/عبدالله فيصل:**سياسات العمل التطوعي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية التجارة ،جامعة أسيوط، العدد العاشر، إبريل ٢٠٢١

١٩- **د/فاطمة ابراهيم عبد الله بحيرى:**الأصول التربوية للتنمية البشرية المستدامة بمؤسسات المجتمع المدني في مصر ،رسالة دكتوراة مقدمه لقسم أصول التربية ،كلية التربية ،جامعة عين شمس، القاهرة ،٢٠٢٤.

٢٠- د/**كلثوم زعطوط & د/الأزهر ضيف** : مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية،مجلة الباحث فى العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، الجزائر،العدد٣٣، مارس ٢٠١٨ .

٢١- **د/مايكل إدوارد:** المجتمع المدني النظرية والممارسة، ترجمة:عبد الرحمن شاهين،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠١٥ .

٢٢- **د/محمد عابد الجابري:** اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣

٢٣- **د/محمد مروان بربخ & د/مصعب عبد الهادي الشيخ خليل** :التمويل الرسمي المقدم لمنظمات المجتمع المدني وأثره على محو الأمية وتفعيل المشاركة النسائية في المجتمع الفلسطيني" دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠١٠" ، مجلة الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (١)، العدد(١)،٢٠٢٢

٢٤- **د/محيا زيتون:**التعاون العربي الافريقي في مجال الموارد البشرية،المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الافريقي في مجال الاستثمار والتجارة "من أجل

نعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الافريقية" ، طرا بلس، ليبيا، ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠١٠

٢٥- **د/مصطفى محمد علي شديد:** دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠"دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية"،المجلة العربية للإدارة،المجلد(٤٢)، العدد(٤)،ديسمبر(كانون الأول)٢٠٢٢

٢٦- **د/محمود السيد عباس:** مهارة استخدام نموذج SWOT في التخطيط الإستراتيجي للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم المختلفة"، المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) بعنوان آفاق جديدة في تطوير التعليم الجامعي العربي،٢٥-٢٦ نوفمبر٢٠٠٧،مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، ٢٠٠٧

٢٧- **ا/مازن محمد:** دور المجتمع المدني في حماية البيئة،رسالة ماجستير،كلية الحقوق، جامعة الجزائر١ بن يوسف بن خدة ،٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٨- **د/محمد فتحي عبد الغني:** تطور مفهوم التنمية المستدامة و أبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،جامعة بنى سويف،٢٠٢٠

٢٩- **د/محمد مروان بربخ & د/مصعب عبد الهادي الشيخ خليل** :التمويل الرسمي المقدم لمنظمات المجتمع المدني وأثره على محو الأمية وتفعيل المشاركة النسائية في المجتمع الفلسطيني" دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠١٠"،مجلة الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (١)،العدد(١)،٢٠٢٢.

٣٠- **ا/مرفت رشماوي:** دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت،لبنان، مايو٢٠١٨ .

٣١- **د/مصطفى محمد علي شديد:** دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠"دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية"،المجلة العربية للإدارة،المجلد(٤٢)،العدد(٤)،ديسمبر(كانون الأول)٢٠٢٢.

٣٢- **د/نانيس موريس متى وآخرون:**تقويم دور منظمات المجتمع المدنى المتوقفة فى محافظة مطروح، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس المجلد٤٨، الجزء٢، ديسمبر ٢٠١٩

٣٣- **د/نجوى سمك & د/السيد صدقي عابدين:** دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،مركز الدراسات الأسيوية،القاهرة،٢٠٠٢.

٣٤- **د/نمر يوسف الحجازين:** تمويل مؤسسات المجتمع المدنى فى الأردن،مجلة الفكر القانونى والسياسى ،جامعة مؤتة، الأردن،المجلد(٧)،العدد(١)،٢٠٢٣ .

٣٥- **د/هالة حسن بن سعد علي الجزار:** التعليم العالي وسوق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "الإشكاليات والتحديات"، المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي "نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر،٦-٨ مايو٢٠١٧

٣٦- **د/هالة بنت فوزي محمد عيد:** دور التخطيط الإستراتيجي في تهيئة مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي لتلبية متطلبات سوق العمل، المجلة السعودية للتعليم العالي ،السعودية، العدد١٤، ٢٠١٥

٣٧- **د/هشام يونس:**حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن،المؤتمر السادس بعنوان" الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة،والمنعقد فى الدوحة، قطر،فى الفترة ١٠-١٤إبريل ٢٠٠٦.

٣٨- **د/وفاء لطفي:**الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد(١٨)،ابريل ٢٠٢٣.

ثانيا :المراجع باللغة الانجليزية

1- **Eric A. Hanushek& Ludger Woessmann**: Education Quality and Economic Growth, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington DC, 2007

2- **Darweesh, A.:** The applications of the electronic governments – field study on the nationality and accommodation administration in Dubi. Master research, Naif Arab University for security sciences: Al Riyad, 2005.

3- **Dawood, I.:** Mechanics of civilian society in defending about human rights, the ceremony the scientific conference 24 for social services. Faculty of social service. Hilwan University. 10 – 9 March.2011.

4- **Nashwa Ghoneim:** Applying the SWOT analysis on Egyptian nonprofit organizations: a case study of Future Protectors for Care and Development Association, American University in Cairo, AUC Knowledge Fountain,2011 https://fount.aucegypt.edu/studenttxt/40

5- **Caroline Krafft & Ragui Assaad (Eds.):**The Egyptian Labor Market" A Focus on Gender and Economic Vulnerability" ,Oxford: Oxford University Press,2022.

6- **Central Agency for Public Mobilization and Statistics**: Labor Market Panel Survey, ELMPS, Economic Research Forum, Ford Foundation Economic Policy Initiative Consortium (EPIC),1998-V1.0

7- **J. Brahman:** Popular development "rethinking the theory and practice of development", Oxford, Black Well Publisher Ltd,1996.

8- **Jacob Mincer:** Investment in Human :Capital and Personal Distribution of Income, Journal of Political Economy ,Published By: The University of Chicago Press, Vol. 66, No. 4 ,Aug.1958

9- K. M. Lesche: Education, Sustainable & Change Management. Development Policy, Journal, UNDP,2002.

10- **World Bank:** Civil Society Policy Forum Spring Meetings 2022 April 4-15, 2022 .

11- ——— :https://www.worldbank.org/en/events/2019/10/18/civil-society- policy-forum, Access date:Oct.8, 2022